التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2018 - 2019

تحرير

أ.د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الوضع الاقتصادي
في الضفة الغربية وقطاع غزة 2018–2019

مستلة من الفصل الثاني "المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية"

من مجلد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

2020

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2018–2019

مقدمة.....2

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع).....2
2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.....7
3. الدين العام.....11
4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.....14
5. العمل والبطالة والفقر.....16
6. النشاط الصناعي.....21
7. النشاط الزراعي.....24
8. التبادل التجاري.....26
9. المساعدات الأجنبية وتأثيراتها.....31
10. الانعكاسات الاقتصادية للحصار على قطاع غزة.....34
11. التوقعات الاقتصادية لأداء السلطة الفلسطينية 2020–2021.....35

خلاصة.....37

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2018–2019*

مقدمة:

يدرس هذا الملف، المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنتي 2018–2019، حيث تتوافر المعطيات والبيانات اللازمة لهكذا دراسات. وبالتأكيد فإن المؤشرات الاقتصادية الحالية لا تعكس حقيقة قدرات الشعب الفلسطيني وإمكاناته؛ لأن اقتصاد السلطة واقع تحت هيمنة الاحتلال، ومغلول بشروط وقيود اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس. ولكن هذه المؤشرات تتيح معرفة الواقع الاقتصادي الفلسطيني في الضفة والقطاع، ومدى الاستغلال والسلوك البشع الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الإنسان الفلسطيني وموارده وإمكاناته.

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد مؤشرات النمو الاقتصادي المهمة محلياً وإقليمياً ودولياً، وهو مؤشر واسع الانتشار يعكس تباعاً حركة التطور الإنتاجي، ويعبر عنه بالقيم الحقيقية بعد استبعاد تغيرات الأسعار. ولأهمية هذا المؤشر تحرص مختلف بلدان العالم على قياسه حتى تكون بياناته متاحة للباحثين ولمتخذي القرار، وينتظم الإحصاء الفلسطيني في إصدار بيانات هذا الناتج وتطوره الراهن وتنبؤاته المستقبلية.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتضح اتجاه الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية للتذبذب خلال الفترة 2013–2018، ففي حين تراجع معدل النمو إلى 0.2% سنة 2014 كانعكاس للحرب الإسرائيلية فإنه عاود الارتفاع بمستوى ملحوظ للسنوات 2015–2017 وبمتوسط 4.7%، ثم تراجع مرة أخرى سنة 2018 إلى 1.2%، نظراً للتدهور الحاد في اقتصاد غزة ونمو اقتصاد الضفة بوتيرة أبطأ.

وعلى المستوى الدولي والإقليمي انعكست التطورات التي حدثت بها سلبياً على الأداء المحلي في ظلّ هبوط في مناطق مختلفة من العالم بما في ذلك الدول المتقدمة والصناعية.[1]

وشهدت سنة 2019 بداية تحسن للنمو بلغ 4.1% في الربع الأول على أساس سنوي أعقبه تراجع في الربع الثاني إلى 2.3% في ضوء أزمة المقاصة وتقلص المنح، ثم تراجع أكثر حدة في النمو

* هذا الملف هو جزء من مادة الفصل الثاني من "**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**" بعنوان "المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية"، ومن المتوقع أن يصدر هذا التقرير قريباً في نسخته المطبوعة.

لنحو 0.6% في الربع الثالث لتتأثر مكونات الطلب الكلي بالأزمات المالية السائدة. واستمر النمو عند مستوى متدنٍ أيضاً في الربع الأخير بلغ 0.9% لتكون محصلة النمو لسنة 2019 هي 1.2%.[2]

وعليه فإن متوسط النمو لسنتي 2018–2019 ظلّ منخفضاً، واستقر عند 1.2%؛ بما يعكس استمرار الممارسات الإسرائيلية التي تمنع الفلسطينيين من استغلال مواردهم، وتحول دون اتخاذ قرارهم المستقل، هذا بجانب تداعيات الانقسام الفلسطيني.

أما عن سنة 2020 فنميل إلى الأخذ بالتنبؤات المشتركة لسيناريو الأساس لسلطة النقد والإحصاء الفلسطيني لنمو بنحو 2.4%، وأما عن سنة 2021 فنتوقع نمواً مقداره 3.9% وهو في حدود خطّ الاتجاه العام للسنوات 2013–2020؛ بما يعكس مختلف الظروف التي مرت بها مناطق السلطة الفلسطينية خلال الفترة المذكورة، وبالتالي يقدر متوسط النمو لسنتي 2020–2021 بنحو 3.15%، وهو بالكاد يغطي معدل النمو السكاني.

جدول 1: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2013–2021 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[3]

	فعلي							توقعات	
البيان	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021***
الناتج المحلي الإجمالي	13,492.4	13,471.1	13,972.4	15,211	15,426.9	15,616.2	15,803.6	16,182.9	16,806.5
معدل النمو السنوي %	4.7+	0.2−	3.7+	8.9+	1.4+	1.2+	1.2+	2.4+	3.9+

* سنة 2021 حُسبت من خط الاتجاه العام للسنوات 2013–2020 البالغة 2.5%.

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2015، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2013–2021 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

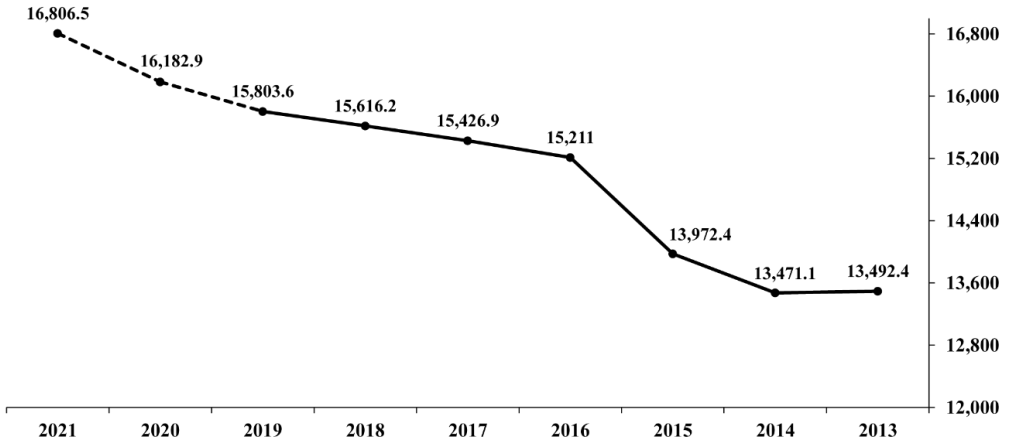

ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2018 و2019، ففي القطاع انخفض المعدل بنسبة 3.5% سنة 2018، وارتفع بمعدل 1.6% سنة 2019، بناء على المعطيات، مقابل نمو إيجابي في الضفة قدره 2.3% و1.1% للسنتين المذكورتين على التوالي. أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي، فهناك تراجع واضح في حصة غزة منذ سنة 2014 لتنخفض من 24.6% سنة 2013 إلى 18.1% لسنتي 2018–2019، مما يدلُّ على ضعف وتدني نمو الناتج المحلي في القطاع، لذا فالحاجة ماسة لبذل جهد كبير نحو معدل النمو الفلسطيني زيادة ملموسة كمحصلة لزيادة النمو المتسارع في الضفة والقطاع. في المقابل مثلت حصة الضفة 81.9% من مجموع الناتج لسنة 2019، بالرغم من أن حصتها من مجموع السكان تقدر بنحو 60% إلى 40% لقطاع غزة.

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013–2019

بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[4]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2013	10,171.9	75.4	3,320.5	24.6	**13,492.4**	**100**
2014	10,610.4	78.8	2,860.7	21.2	**13,471.1**	**100**
2015	11,072.3	79.2	2,900.1	20.8	**13,972.4**	**100**
2016	12,046.1	79.2	3,164.9	20.8	**15,211**	**100**
2017	12,505.5	81.1	2,921.4	18.9	**15,426.9**	**100**
2018	12,797.3	81.9	2,818.9	18.1	**15,616.2**	**100**
2019*	12,938.6	81.9	2,865	18.1	**15,803.6**	**100**

* لا توجد بيانات تفصيلية لكلّ من الضفة والقطاع، وبناء على ذلك فقد جرى تقديرهما بناء على المعطيات المتاحة، التي روعي فيها ناتج الأرباع الثلاث الأولى ومعدل نمو الناتج الفلسطيني.

الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

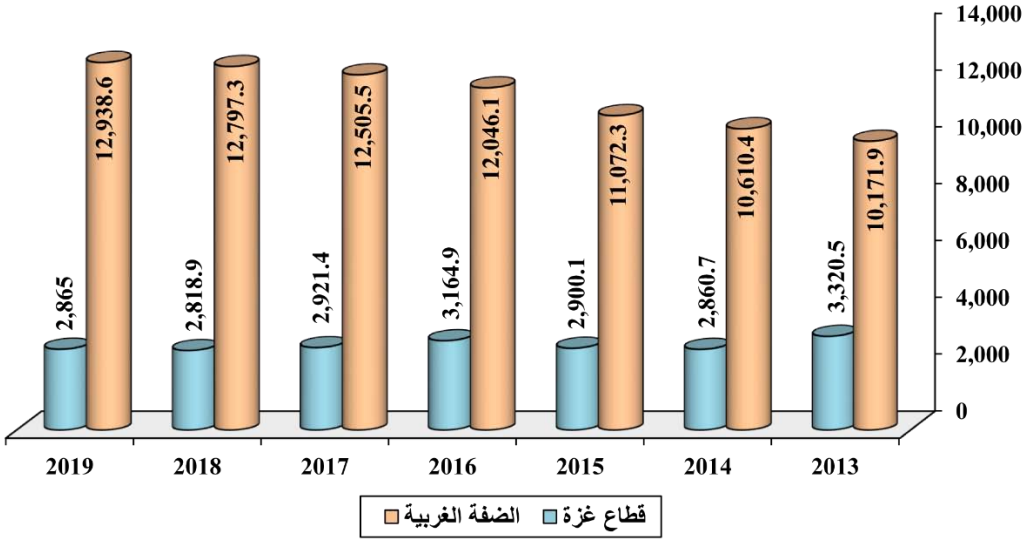

جدول 3: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[5]

		فعلي						تقديري
	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
الضفة الغربية	القيمة	10,171.9	10,610.4	11,072.3	12,046.1	12,505.5	12,797.3	12,938.6
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.7+	4.3+	4.4+	8.8+	3.8+	2.3+	1.1+
قطاع غزة	القيمة	3,320.5	2,860.7	2,900.1	3,164.9	2,921.4	2,818.9	2,865
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	8.9+	13.8–	1.4+	9.1+	7.7–	3.5–	1.6+

* لا توجد بيانات تفصيلية لكلّ من الضفة والقطاع، وبناء على ذلك فقد جرى تقديرهما بناء على المعطيات المتاحة، التي روعي فيها ناتج الأرباع الثلاث الأولى، ومعدل نمو الناتج الفلسطيني وتعداد السكان.

ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

عند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الأسعار الجارية، والذي بلغ 369.924 مليار دولار سنة 2018، كما بلغ 390.166 مليار دولار بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى لسنة 2019، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 23 ضعفاً (2,273% و2,319% لسنتي 2018 و2019 على التوالي). وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة.

جدول 4: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2013–2019

بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[6]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2013	13,515.5	292,746	4.6
2014	13,989.7	309,604	4.5
2015	13,972.4	300,040	4.7
2016	15,405.4	318,948	4.8
2017	16,128	353,239	4.6
2018	16,276.6	369,924	4.4
2019*	16,822.9	390,166	4.3

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2013–2019

بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

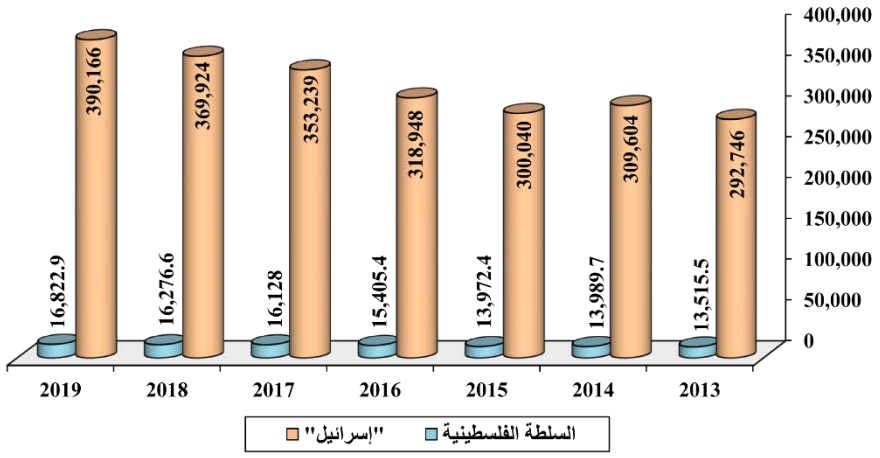

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس هذا المؤشر متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المتحقق أو المتوقع حدوثه، ويرتبط طردياً بالنمو الإجمالي للناتج وعكسياً بنمو السكان؛ وهو مقياس مهم لدخل الفرد الحقيقي. وبالرغم من أهميته فإنه يخفي حقيقة الفروق بين دخول الأفراد، والفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ومن محافظة لأخرى.

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

بلغ نصيب الفرد في مناطق السلطة الفلسطينية 3,373 دولاراً في سنة 2019 مقابل 3,418 دولاراً في سنة 2018. ويتضح من الجدول 5 أن نصيب الفرد من الناتج قد تراجع فلسطينياً لنحو 1.3% لسنتي 2018 و2019. وذلك لضعف النمو الإجمالي مع استمرار النمو السكاني المرتفع. أما عند مقارنة دخل الفرد بين الضفة وغزة، فالتفاوت كبير والفروق عالية لصالح الضفة، بالرغم من نموها المحدود عبر الفترة المذكورة، الذي رافقه تراجع ملحوظ في غزة بحيث مثلت حصة الفرد في القطاع 46.3% و29.6% من نظيره في الضفة لسنتي 2013 و2019 على التوالي. وهي فروق ناشئة في جوهرها عن حالتي الحصار واستمرار الانقسام وانعدام اتباع سياسات انتاجية محددة في مواجهة هذه الحالة (انظر جدول 6).

وأما عن سنة 2020 فمن المتوقع أن يكون نموها سالباً بنحو 0.1%، مقابل توقع نمو قدره 2.3% لسنة 2021 وبمتوسط 1.1% استناداً لخط الاتجاه العام مع تراجع ملحوظ في غزة وتحسن نسبي في الضفة مما يدلل على استمرار اتساع الفجوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي بين المنطقتين.

جدول 5: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في السلطة الفلسطينية 2013–2021 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[7]

البيان	فعلي								توقعات	
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*	
القيمة	3,314.5	3,233	3,277.9	3,489.8	3,463.1	3,417.7	3,373.3	3,370.2	3,446.9	
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	2.2+	2.5−	1.4+	6.5+	0.8−	1.3−	1.3−	0.1−	2.3+	

* سنة 2021 حُسبت من خط الاتجاه العام للسنوات 2013–2020 البالغة 0.5%.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2013–2021

بالأسعار الثابتة (بالدولار)

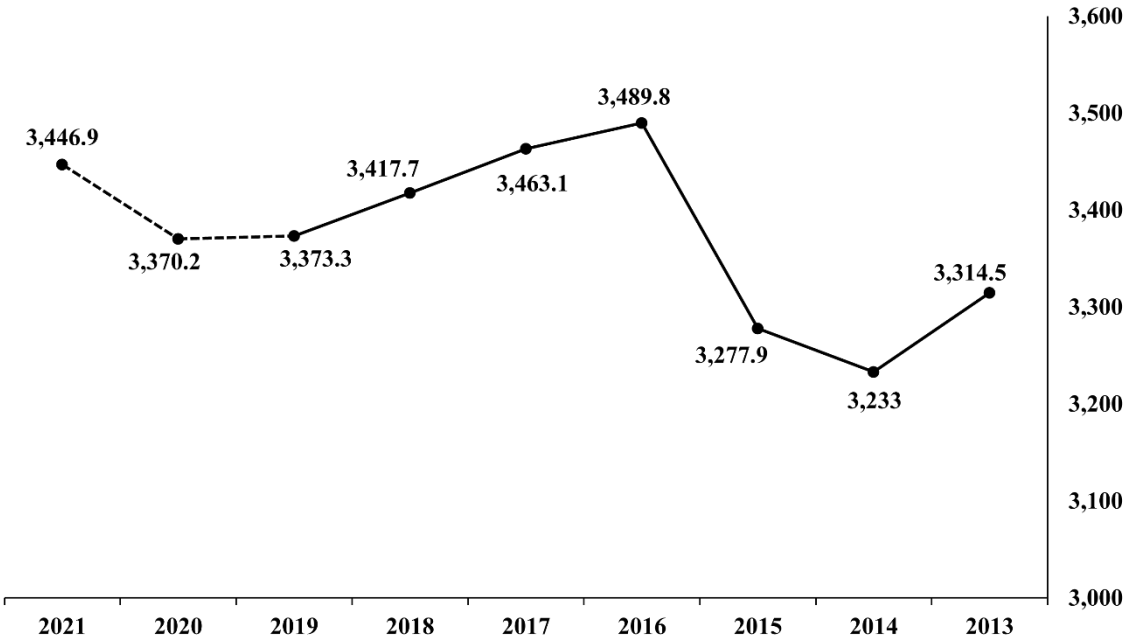

ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع:

يلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان مرتفعاً على مستوى الضفة مقارنة بالقطاع سنة 2018، حيث بلغ في الضفة نحو 4,854 دولاراً، مقابل نحو 1,458 دولاراً في القطاع، مع فارق في معدل النمو لكل منهما مقارنة بالسنة السابقة. وحسب التقديرات فهناك انخفاض في نصيب الفرد في الضفة سنة 2019 إلى نحو 4,812 دولاراً بنسبة 0.9% عن سنة 2018، وانخفاض إلى نحو 1,439 دولاراً في غزة بنسبة 1.3% (انظر جدول 6).

ويشكل متوسط الدخل الفردي حالياً في قطاع غزة نحو ثلث مثيله في الضفة الغربية، علماً بأنه كان يساوي نحو 85% في المتوسط خلال السنوات 1994–2000.[8] وذلك نتيجة مباشرة للتفاوت الإنتاجي والضّخ المالي بين المنطقتين، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي المشدَّد على القطاع، والإجراءات المتخذة من قبل السلطات المصرية على الحدود مع القطاع.

ومما يعوض جزئياً هذا التراجع على مستوى الضفة والقطاع، أن نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي حقق تحسناً جزئياً في السنوات اللاحقة وصل إلى 3,784.5 دولاراً سنة 2018.[9]

إن ما سبق مدعاة للوقوف بشكل أكبر على أسباب هذه الفجوة والتعرف على مدى تركز الثروات وعدالة توزيعها، وضرورة انتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بمستوى الانتاجية والأداء وتصويب الأوضاع الراهنة.

جدول 6: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[10]

		فعلي						تقديري
	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الضفة الغربية	القيمة	4,262.3	4,358.7	4,460.8	4,761.1	4,851	4,854.4	4,811.8
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.6+	2.3+	2.3+	6.7+	1.9+	0.1+	0.9–
قطاع غزة	القيمة	1,971.5	1,651.3	1,628.9	1,730.8	1,556.6	1,458.3	1,438.9
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4.9–	16.2–	1.4–	6.3+	10.1–	6.3–	1.3–

ملاحظة: لا توجد بيانات تفصيلية لكلّ من الضفة والقطاع لسنة 2019، وبناء على ذلك فقد جرى تقديرهما بناء على المعطيات المتاحة التي روعي فيها ناتج الأرباع الثلاث الأولى، ومعدل نمو الناتج الفلسطيني وتعداد السكان.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالدولار)

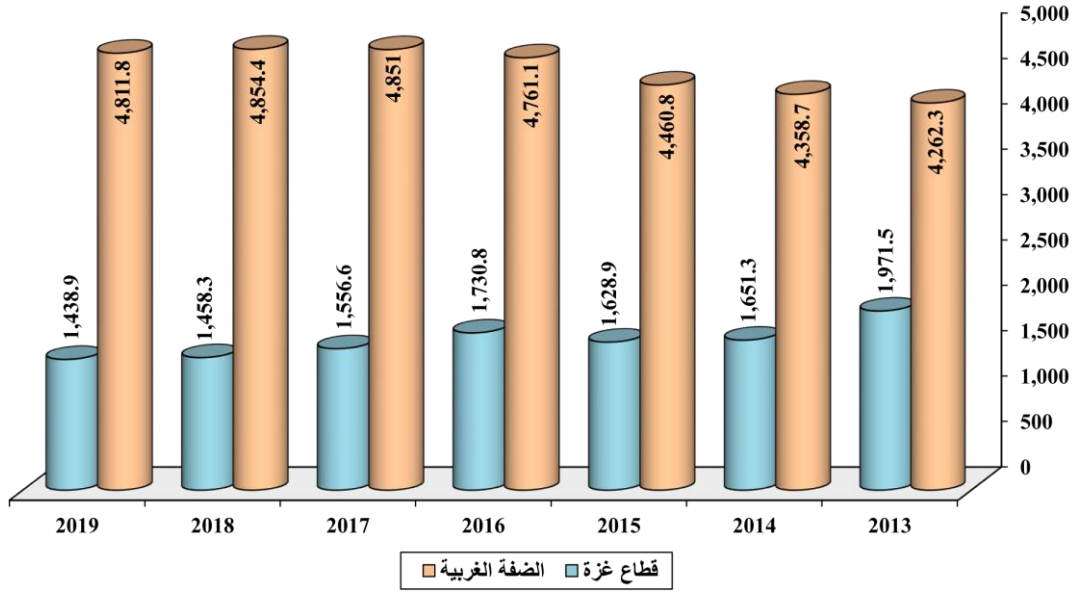

ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

هناك فجوة كبيرة بين مناطق السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (بالأسعار الجارية) في مناطق السلطة الفلسطينية 3,562 دولاراً و3,602 دولاراً لسنتي 2018 و2019 على التوالي، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 41,654 دولاراً و43,218 دولاراً للفترة نفسها. مما يجعل متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 12 ضعفاً. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع، مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

جدول 7: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2013–2019 بالأسعار الجارية (بالدولار)[11]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2013	3,320.2	36,339	9.1
2014	3,357.5	37,701	8.9
2015	3,277.9	35,817	9.2
2016	3,534.4	37,333	9.5
2017	3,620.5	40,557	8.9
2018	3,562.3	41,654	8.6
2019*	3,602	43,218	8.3

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل"

2013–2019 بالأسعار الجارية (بالدولار)

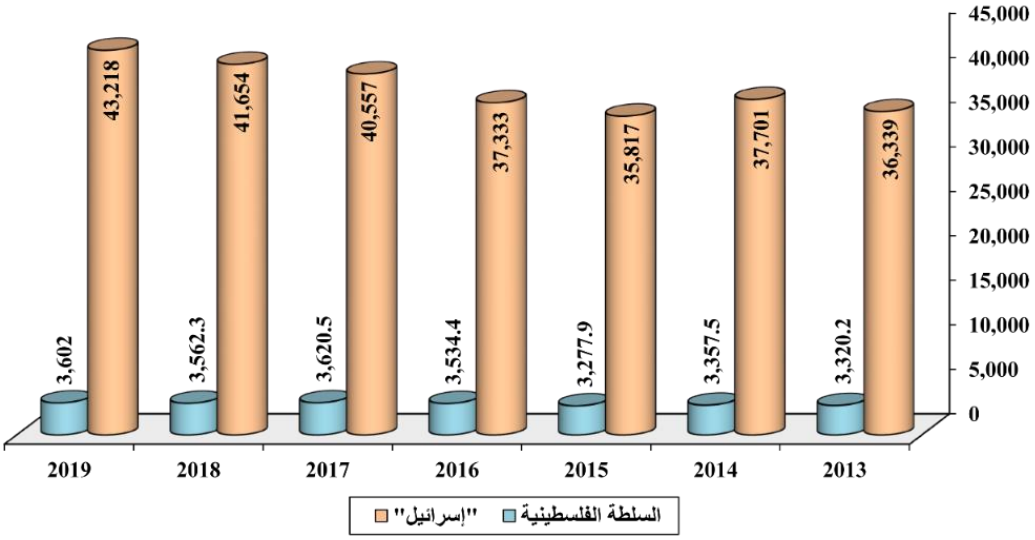

3. الدين العام:

يعدُّ الدين العام أحد أشكال الإيرادات الحكومية الاستثنائية لاستخدامه في أغراض محددة تمكن الجهة المدينة من سداد الدين وأعبائه في مواعيد محددة، كما يعدُّ أحد القضايا المهمة، لارتباطه بالعدالة الاجتماعية وبمستوى المعيشة حاضراً ومستقبلاً، خاصة عند تراكم الدين ومتأخراته المستحقة، والتي من أهم أسبابها وقف الولايات المتحدة لدعمها المالي السنوي وعدم التزام "إسرائيل" بتحويل أموال المقاصة بانتظام. والدين العام هو نتاج السياسة المالية للسلطة وعجز الرصيد الجاري للموازنة والوضع المالي الهش وغير المستدام، أما زيادته فترجع لنمو الإنفاق العام دون ضوابط والتوسع المؤسساتي للسلطة وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد المحلية والتحكم في تحويلات المقاصة. ويخضع الاقتراض الحكومي لقانون الدين العام رقم 24 لسنة 2005 وبموجبه لا يجوز أن يزيد رصيد الدين العام القائم في أي وقت من الأوقات عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي.[12]

وكانت السلطة الفلسطينية قد لجأت دوماً إلى الاقتراض (خاصة المحلي) لتغطية عجز موازناتها العامة وليس لمشاريع إنتاجية أو تطويرية. ومع استمرار فجوة العجز تتجدد الاستدانة لسداد التزامات مستحقة، أو للقيام بخدمات تشتد الحاجة إليها.

جدول 8: الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2013–2021 (بالمليون دولار)[13]

البيان	فعلي							توقعات *	
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدين العام المحلي	1,268	1,128	1,467	1,440	1,501	1,338	1,577	1,586	1,635
الدين العام الخارجي	1,109	1,089	1,071	1,044	1,042	1,032	1,218	1,113	1,119
إجمالي الدين العام	2,377	2,217	2,538	2,484	2,543	2,370	2,795	2,698	2,754
معدل نمو إجمالي الدين العام	4.3–	6.7–	14.5+	2.1–	2.4+	6.8–	17.9+	3.5–	2.1+
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	13,515.5	13,989.7	13,972.4	15,405.4	16,128	16,276.6	16,822.9	17,537	18,132
إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.6	15.8	18.2	16.1	15.8	14.6	16.6	15.4	15.2

* استناداً لخط الاتجاه العام 2013–2019.

الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2013–2021 (بالمليون دولار)

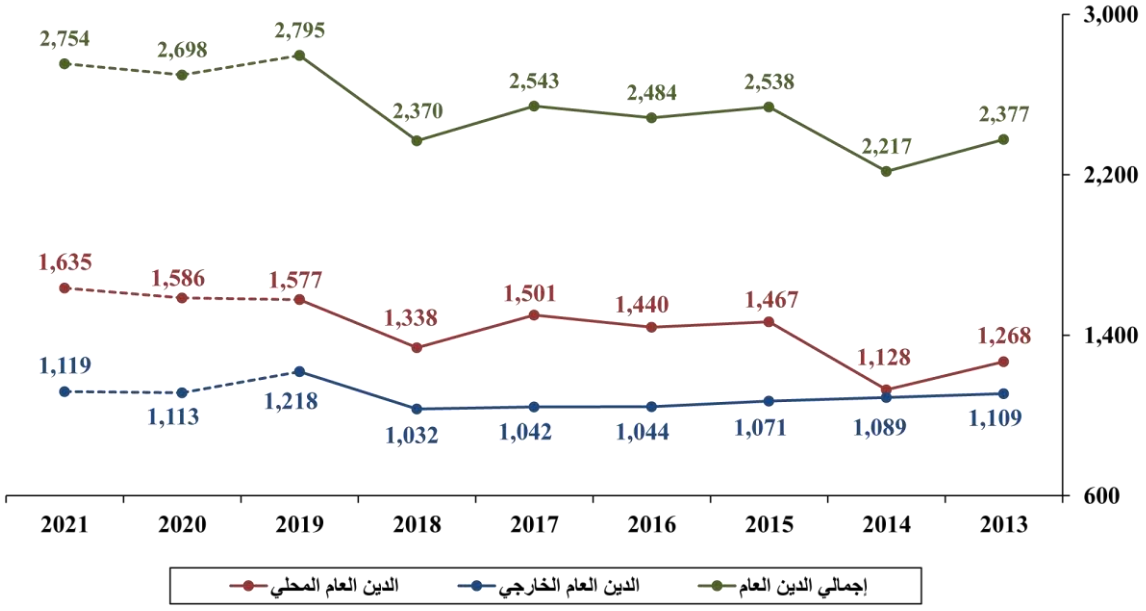

ومن الجدول 8 يتضح أن الدين المحلي أخذ اتجاهاً متزايداً سنة 2019 بمعدل 17.9% مقارنة بما سبقه ولترتفع حصته إلى مجموع الدين العام من 53.3% سنة 2013 إلى 56.4% سنة 2019، وذلك لسهولة الحصول عليه وبساطة إجراءاته، بمبررات تنشيط المؤسسات الإقراضية، وأن الفوائد المترتبة عليه تعود إيجابياً على الاقتصاد الفلسطيني.

أما الدين الخارجي فقد ظلّ مستقراً نسبياً عبر الفترة المذكورة، مع تقلب نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفع مجموع الدين بشكل ملحوظ بنسبة 17.9% سنة 2019 مقارنة بالسنة التي سبقتها، وظلت نسبته إلى الناتج الإجمالي مستقرة مع بعض التقلب علماً بأن جزءاً من التغيرات الحاصلة في هذا البند ترتبط أساساً بتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، وبالتالي تختلف قيمة الدين من وقت لآخر حسب العملة المستخدمة.[14]

غير أن السلطة الفلسطينية في سعيها لإخفاء مخاطر الدين العام استحدثت مصطلح "متأخرات الدين"؛ وهي شريحة من الدين الداخلي مؤجلة السداد لإظهار الدين أنه في حدود نسب مقبولة بحكم ما تتمتع به الحكومة من نفوذ بالرغم من أضرار هذه الخطوة. وقد توزعت وتنوعت هذه المتأخرات بحيث بلغ صافي قيمتها المتراكمة نهاية الربع الرابع 2019 نحو 3,900 مليون دولاراً منخفضة بنحو 5% مقارنة بنهاية الربع الثالث 2019، وبنحو 14% مقارنة بنهاية الربع الرابع 2018.[15] وتمثل هذه النسبة المرتفعة من المتأخرات 23.1% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي، وبإضافتها إلى مجموع الدين العام يصبح المجموع شاملاً المتأخرات 6,695 مليار دولار، وبنسبة 39.8% بما يقارب النسبة المسموح بها وهي 40% فقط، وعليه يكون نصيب الفرد الواحد من مجموع الدين على المستوى الفلسطيني نحو 1,329 دولاراً.

وبلغت الفوائد الربوية المستحقة على الدين الحكومي عن سنة 2019، نحو 52.6 مليون دولار (187.9 مليون شيكل)، أما ما تمّ دفعه منها عن الفترة نفسها فقد بلغ نحو 46.9 مليون دولار (167.5 مليون شيكل). وتشكل هذه "الفوائد" أعباءً إضافية على الخزينة العامة واستنزافاً لمواردها، مما يقتضي الحد منها قدر الاستطاعة.[16]

وبالمحصلة فإن مجموع الدين سيتراجع سنة 2020 لنحو 3.5%، ثم يتزايد بنحو 2.1% سنة 2021 وبمتوسط قدره 0.7% كمؤشر لتقلب ارتفاع الدين وعمق أزمة المديونية العامة، وذلك لكونه ارتفع بشدة سنة 2019، مع توقع ارتفاعه أيضاً في سنة 2021 وفقاً لخط الاتجاه العام.

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

تمثل الموازنة العامة ذلك الشق من النشاط المالي الذي تضطلع به الحكومة في مهامها السيادية، كمسؤوليات تتطلب تحصيل الأموال في إطار التشريعات السارية. ويتم ترتيب هذا النشاط من خلال الموازنة العامة كأداة تمكن السلطة المختصة من مزاولة أنشطتها، وفي المحصلة تجتهد وزارة المالية والتخطيط بحكم الاختصاص بتقديم موازنة سنوية تنسجم مع الموارد المتاحة وبمراعاة المتغيرات السياسية والتطورات الداخلية ضمن التوجه نحو الاعتماد على الذات في زيادة الإيرادات،[17] غير أن السلطة الفلسطينية لم تقم بإصدار موازنة 2019، وأصدرت بديلاً عنها موازنة للطوارئ.

جدول 9: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2013–2021 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[18]

	فعلي							توقعات*	
البيان	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
صافي الإيرادات العامة	2,320	2,791	2,891	3,552	3,652	3,463	3,280	3,513	3,858
ايرادات محلية	852	875	913	1,317	1,222	1,346	1,214		
ايرادات المقاصة	1,691	2,054	2,047	2,332	2,483	2,255	2,203		
إرجاعات ضريبية	223–	138–	69–	97–	53–	138–	138–		
إجمالي النفقات	3,251	3,446	3,445	3,662	3,795	3,654	3,946	4,116	4,163
رواتب وأجور	1,814	1,900	1,760	1,927	1,954	1,658	1,862		
غير الأجور	1,226	1,259	1,352	1,421	1,533	1,682	1,693		
صافي الاقراض	211	287	301	270	266	268	319		
مخصصات مدفوعات	0	0	32	44	42	46	73		
الرصيد الجاري	931–	655–	554–	110–	143–	191–	666–	603–	305–
النفقات التطويرية	168	161	176	217	258	277	199	266	281
الرصيد الكلي قبل الدعم (عجز)	1,099–	816–	730–	327–	401–	468–	865–	869–	586–
مجموع الدعم	1,358	1,230	797	766	720	664	488	444.4	372.4
الرصيد الكلي بعد الدعم	259	414	67	439	319	196	377–	425–	214–

* استناداً لخط الاتجاه العام 2013–2019.

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2013–2021 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)

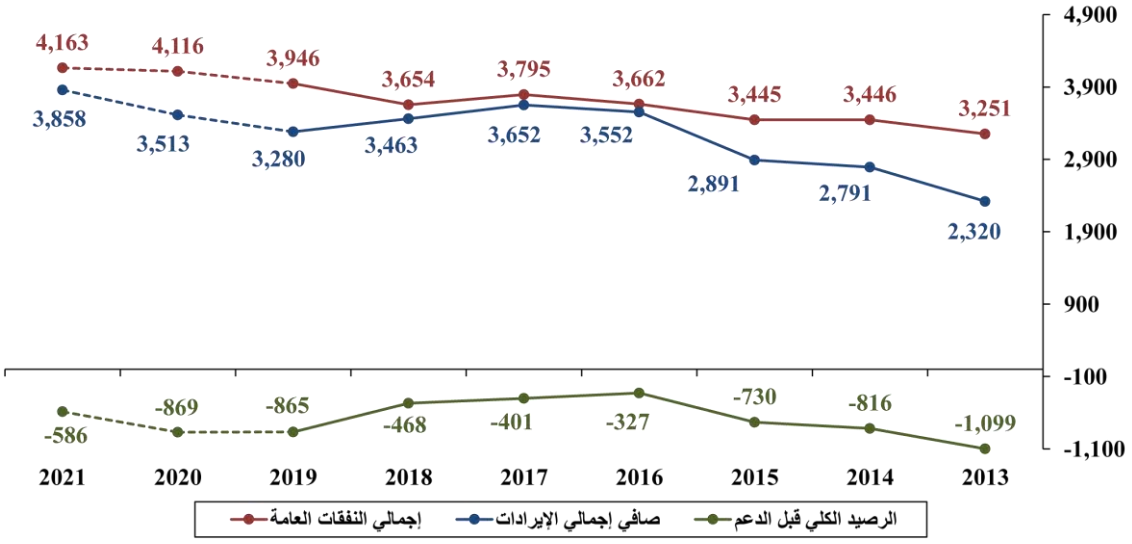

ويتضح من الجدول 9 أن صافي الإيرادات العامة الذي يشمل إيرادات محلية ومقاصة وإرجاعات ضريبية تراجع سنة 2018 بمعدل 5.2% وذلك لهبوط أموال المقاصة، كما استمر تراجع صافي الإيرادات العامة سنة 2019 لنحو 5.3% لاستمرار تناقص المقاصة وتراجع الإيرادات المحلية.

وتشمل النفقات الجارية: الأجور والرواتب، وغير الأجور التي غالبيتها نفقات تحويلية كمخصصات اجتماعية وأخرى تشغيلية لتسيير الأعمال، ثمّ صافي القروض المستقطعة من جانب "إسرائيل" مقابل خدمات متنوعة، ثمّ مخصصات أخرى كضرائب وإيرادات مستحقة لهيئات الحكم المحلي.

بصورة عامة فإن النفقات الجارية تزايدت بمعدل 8% سنة 2019، مما أحدث عجزاً كبيراً في الرصيد الجاري، إلا أنه من المتوقع أن يتخذ هذا العجز اتجاهاً متناقصاً في سنتي 2020–2021 بالمقارنة مع سنة 2019، وذلك على ضوء توقع زيادة صافي الإيرادات العامة بأعلى من زيادة مجموع النفقات الجارية، مما أحدث عجزاً في الرصيد الجاري باتجاه متناقص ومتقلب، وكان جزء منه راجعاً لتقلص رواتب موظفي غزة وإحالة أعداد كبيرة إلى التقاعد قسراً وإيقاف رواتب آخرين.

أما الرصيد الكلي قبل الدعم كعجز فهو حصيلة إضافة النفقات التطويرية الموجهة لمرافق جديدة أو تطوير مرافق قائمة، فقد اتجه نحو الارتفاع سنتي 2018–2019 تدليلاً على استمرار أزمة فجوة العجز لترتفع لنحو 865 مليون دولار سنة 2019، الذي أمكن تغطية جزء كبير منه من أموال الدعم، ليتقلص العجز بعد الدعم لنحو 377 مليون دولار، والذي يجري تغطيته في العادة عبر

التمويل المصرفي المحلي، كاقتراض أو تأجيل سداد ديون المتأخرات أو محاولة إعادة جدولة مستحقات بعض الديون الخارجية، بالرغم من أن لهذه السياسات في التعامل مع عجز الموازنة العامة آثار سلبية على حركة النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي. ومع ذلك فيبقى للدعم أهميته الكبيرة سواء في تحويل عجز الموازنة إلى فائض في كثير من السنوات أو في تقليص العجز إلى مستوى متدني قدر الاستطاعة.

وعليه تستدعي الحاجة الاستفادة من تجارب الآخرين في مواجهة تحديات عجز الموازنة وتناقص الدعم الخارجي وتزايد الدين الحكومي، ويعتبر إجراء إصلاحات جوهرية عاملاً أساساً في التعامل مع الدين العام المرتفع، وفي الخدمات الحكومية المفتقرة للكفاءة، بما يشمل اعتماد سياسات لتعزيز شفافية المالية العامة وزيادة التنبؤ بسلوكها.[19] خصوصاً وأن مالية الحكومة تعيش في ظلّ المخاطر وعدم اليقين، معتمدة في ظلّ هذه الأجواء على أموال الدعم من جهة والاقتراض المحلي من جهة أخرى. مع التنبيه إلى أن الحاجة باتت مهمة أكثر من أي وقت مضى لإعداد موازنة طوارئ استثنائية تأخذ في حسبانها مستجدات وباء "كورونا المستجد (كوفيد-19) Novel Coronavirus (COVID-19)" وتداعياته الصحية والمالية والاقتصادية.

5. العمل والبطالة والفقر:

يعتبر العنصر البشري أحد الموارد الاقتصادية التي تزاول العمل الإنتاجي بمشاركة المدخلات الأخرى، ويتميز بعنصر الإدارة الذي يتولى مسؤولية اتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية.

وتزخر الأراضي الفلسطينية بأعداد وفيرة من القوى العاملة الناشئة عن النمو السكاني المرتفع الذي بلغ مجموعه 5.039 ملايين نسمة في 2019، منهم 3.020 ملايين نسمة في الضفة ونحو 2.019 مليون نسمة في غزة.[20]

جدول 10: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2013–2021 (بالألف)[21]

	البيان	فعلي							توقعات*	
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الضفة الغربية	القوى العاملة	732	778	788	797	824	853	886	901	924
	العاملون	591	642	653	653	670	702	765	762	786
	المتعطلون	141	136	135	144	154	151	121	139	138
	نسبة البطالة (%)	19.3	17.5	17.1	18.1	18.7	17.7	13.7	15.4	15
قطاع غزة	القوى العاملة	395	444	468	492	502	529	488	543	560
	العاملون	263	250	276	287	279	254	280	279	281
	المتعطلون	132	194	192	205	223	275	208	264	279
	نسبة البطالة (%)	33.4	43.7	41	41.7	44.4	52	42.7	48.7	49.9
الضفة والقطاع	القوى العاملة	1,127	1,222	1,256	1,289	1,326	1,382	1,374	1,444	1,484
	العاملون	854	892	929	940	949	956	1,045	1,041	1,067
	المتعطلون	273	330	327	349	377	426	329	403	418
	نسبة البطالة (%)	24.2	27	26	27.1	28.4	30.8	24	27.9	28.1
العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات		99.1	101.8	112.3	116.8	122	127	133	139	145
العاملون في المستعمرات		–	–	22.4	20.8	21	22	23	–	–

* استناداً إلى خط الاتجاه العام 2013–2019.

توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2013–2021 (بالألف)

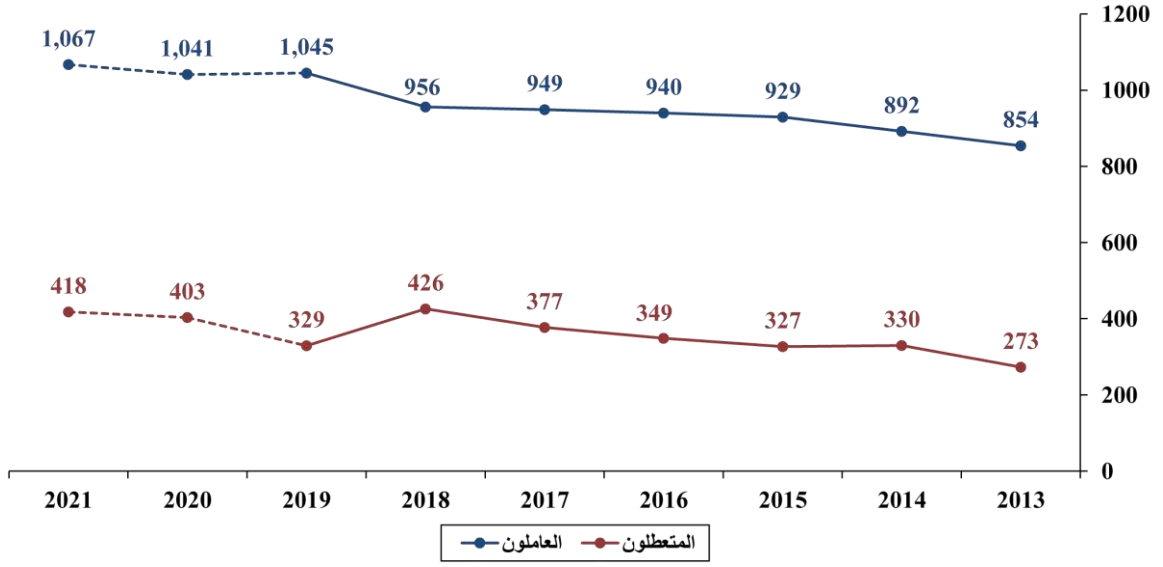

العاملون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 2013–2021

المتعطلون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 2013–2021

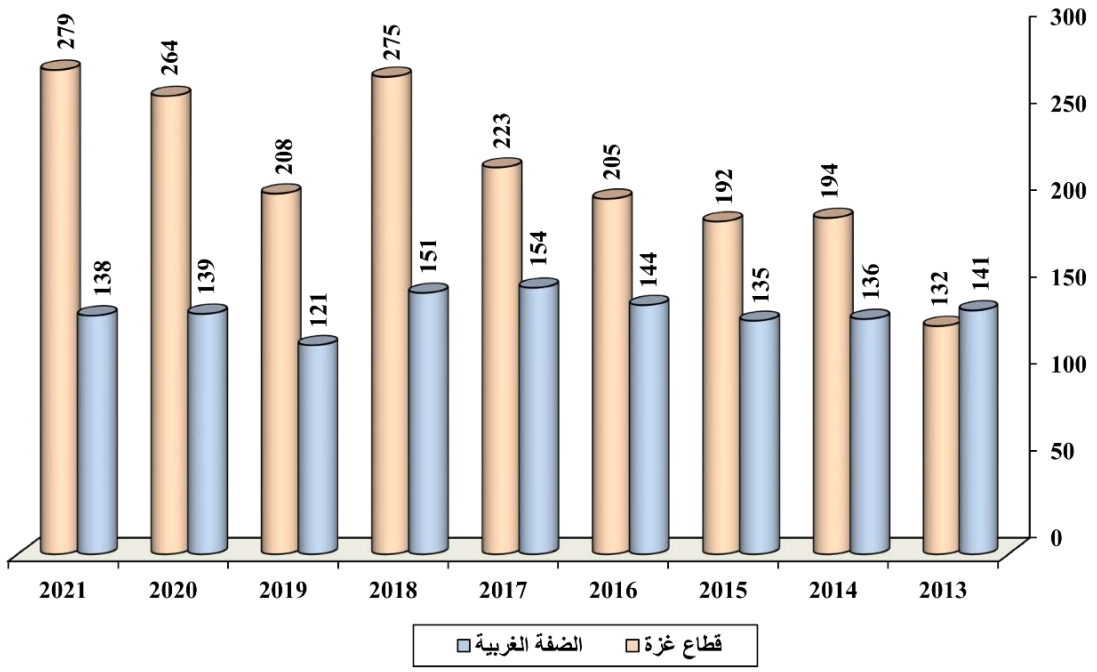

لقد حدثت تغييرات هيكلية في القوى العاملة وتوزيعاتها في فلسطين خلال سنة 2019 نتيجة اعتماد تعريف البطالة المنقح الذي يجعل عدد المتعطلين أقل؛ مع التأكيد على ضرورة عدم تجاهل المحبطين بالحصول على فرصة عمل لعدم إدراجهم ضمن المتعطلين. وبناء عليه، فإن حجم القوى العاملة تناقص في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، كما تناقصت كثيراً أعداد المتعطلين، وفي المقابل اتجه عدد العاملين نحو الزيادة بصورة ملحوظة.

وتتعدد أشكال معاناة العاملين، حيث هناك من يعمل بصورة جزئية أو متقطعة، كما يعمل الكثيرون بأجور متدنية أو بدون أجر. ويدخل سوق العمل سنوياً نحو 40 ألفاً ثلثهم تقريباً من الشباب، بينما يستوعب سوق العمل الفلسطيني نحو 8 آلاف فرصة جديدة، بالحد الأقصى.[22] ويعمل داخل "إسرائيل" والمستعمرات نحو 133 ألفاً سنة 2019 منهم 23 ألفاً في المستعمرات (انظر جدول 10).

وتمثل عمالة الأطفال نسبة مرتفعة تبلغ 3% في الضفة والقطاع؛ بواقع 5% في الضفة ونحو 1% في غزة وذلك بفروق كبيرة في عمالة الأطفال بين الضفة وغزة،[23] وبهذا فإن فئة عمالة الأطفال قد فقدت حقها في الحصول على الحد الأدنى من التعليم الأساس، وتظل غير ماهرة وقليلة الإنتاجية، وهي عرضة لمزاولة مهام شاقة وساعات عمل طويلة وبأجور منخفضة.

وهناك ارتفاع في حالات الإعاقة التي تؤثر على قدرة العمال على مزاولة أعمالهم جزئياً أو كلياً، لفترة دائمة أو مؤقتة، ويشكل أغلبهم طاقة إنتاجية مهدرة. ويعانون من حرمانهم من الدخل اللازم

لمواجهة احتياجاتهم، مع عجزهم عن تحقيق أمنهم الغذائي كغذاء كاف وسليم ومفيد، لتلبية احتياجاتهم.[24] بالرغم من أن المردود لهذه الهيئات والمؤسسات ما يزال محدوداً، مع تحميل الخزينة العامة أعباء مالية مبالغ فيها.

وهناك حرص على إقامة هيئات ومؤسسات جديدة أو تفعيل هيئات قائمة كالصندوق الوطني للتشغيل والحماية الاجتماعية كمظلة وطنية للتشغيل من أجل تعزيز ومساندة الشباب والخريجين في تمويل مشاريعهم ونقل الخبرات إليهم،[25] بالتعاون مع مؤسسات أجنبية. وهناك "المجلس الاستشاري لقضايا المرأة" الذي يفسح الفرص للنقاش والتشاور حول السياسات التي تخص المرأة وتوجهات عملها المستقبلية.[26]

وهناك توجه نحو تشجيع العمل الحر للخريجين عبر الشبكة العنكبوتية بعيداً عن أجواء الحصار والانقسام، إلا أن هذه المحاولات تبقى محدودة وفي حاجة إلى دعمها والتوسع فيها.

ويتزايد معدل البطالة الفلسطيني بشكل كبير ويتقلب من حين لآخر، غير أنه انخفض بشكل ملحوظ بدءاً من سنة 2019 بسبب استبعاد المحبطين من البطالة. وعليه انخفض معدل البطالة على مستوى الضفة والقطاع من 30.8% سنة 2018 إلى 24% سنة 2019. وأما فيما بين الضفة وغزة فالفروق هائلة، فبلغت 13.7% في الضفة فيما بلغت 42.7% في قطاع غزة سنة 2019. أما المحبطون عن العمل فمعدلاتهم في قطاع غزة مرتفعة، مما ترتب على استبعادهم في سنة 2019 إلى هبوط في معدل البطالة من 52% سنة 2018 إلى 42.7% سنة 2019 (انظر جدول 10).

ويتمثل الموقف الرسمي للحكومة بالعمل الحثيث، بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة، على الربط بين التعليم العام وسوق العمل، واستشراف اتجاهات الطلاب التخصصية لمراعاة رغباتهم، مقرونة ببرامج توعوية لتغيير نظرة المجتمع إلى التدريب المهني والتقني ثم تصنيف الجامعات بما يتلاءم مع سوق العمل ووقف تكرار تخصصات وإغلاق بعضها.[27] وبطبيعة الحال فإن مردود هذا الموقف والسياسات المرتبطة لا ترتقي إلى مستوى حجم المشكلة الحقيقية.

وقد بلغت معدلات الفقر العام في غزة إلى 59.8% بنهاية 2017 مقابل 42.3% للفقر المدقع، وتنعكس بشكل كبير على حالة انعدام الأمن الغذائي.[28]

ولم تنجح السياسات الفلسطينية في الحد من البطالة العالية أو كبح جماح ارتفاعها، ولم يتم توجيه قدر كاف من الدعم نحو مشاريع إنتاجية توفر فرص عمل إضافية أو تحقق الاستقرار الوظيفي وكذلك الأمر لحالات الفقر العالية. إذ أن توقعات البطالة لسنتي 2020–2021 تتخذ اتجاهاً متزايداً مع زيادة فجوة الفروق بين الضفة والقطاع، مما يتطلب انتهاج سياسات تتناسب مع

حجم المشكلة الحقيقية للبطالة، الآخذة في التزايد من حيث الأعداد والنسب، بالرغم من وجود أعداد كبيرة خصوصاً من عمال الضفة الغربية، ما تزال تعمل في "إسرائيل " والمستعمرات؛ ولا يتوفر لجزء كبير منهم الاستقرار الوظيفي وضمان الحقوق المستحقة.

6. النشاط الصناعي:

يمثل النشاط الصناعي أحد أبرز الأنشطة الإنتاجية السلعية، وأهميته كبيرة خاصة لدى العالم المتقدم والدول الصاعدة. ومن اهتماماته التنقيب عن الثروات الكامنة واستخراجها وتجهيزها للاستخدام المحلي والتصدير والتوسع في الطاقة المحركة وتوفير مدخلات التصنيع ومعالجة المخلفات، وفي إمداد السوق المحلي باحتياجاته وتصدير الفائض منها، كإحلال للواردات وتقليص العجز التجاري.

جدول 11: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[29]

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
التعدين واستغلال المحاجر	65.5	59.3	48.7	46.4	43	66.7	66.8
الصناعات التحويلية	1,582.1	1,437.9	1,302.4	1,499.6	1,756.8	1,762.8	1,766.3
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	89.6	123.6	158.2	158.6	171.2	165.9	166.2
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	103.1	99.9	120.4	124.8	123.2	61.2	61.4
المجموع	1,840.4	1,720.7	1,629.7	1,829.4	2,094.2	2,056.6	2,060.7
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	13.6	12.8	11.7	12	13.6	13.2	13
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4.8+	6.5−	5.3−	12.3+	14.5+	1.8−	0.2+

* حُسب المجموع من قيمة معدل النمو السنوي، وحسبت فروع الصناعة وفق نسبة معدل نمو النشاطات.

مقارنة التوزيع النسبي لأنشطة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي 2013 و2019 (%)

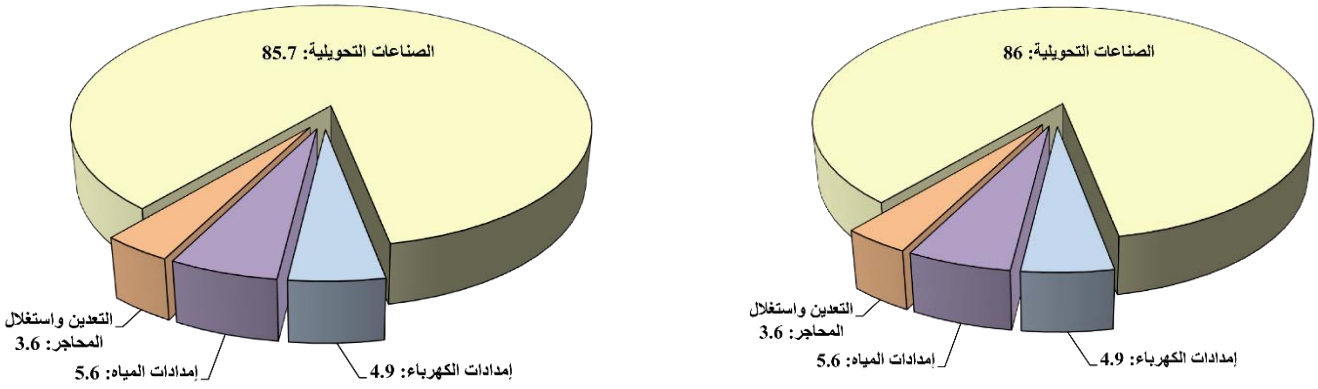

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2013–2019

بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

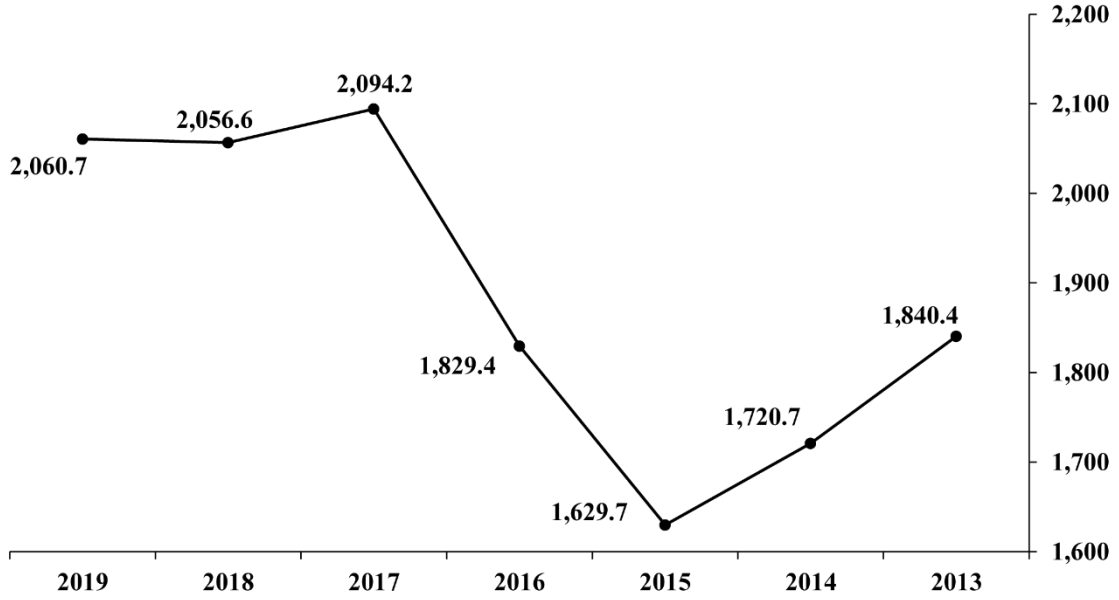

ويتضح من الجدول 11 أن النشاط الصناعي تراجع في مجموعه سنة 2018 بنحو 1.8%، ثمّ تحسن بشكل محدود سنة 2019 بنحو 0.2% مع الاتجاه نحو التقلب والاستقرار النسبي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأن الصناعات التحويلية هي المهيمنة على غالبية النشاط الصناعي بالرغم من أهمية الفروع الصناعية الأخرى. كما حقق قطاع التعدين تعافياً ملموساً سنة 2018، وكذلك حقّقت الصناعات التحويلية زيادة محدودة، مع ثبات وتحسن طفيف لهما سنة 2019. ويأتي حجر البناء

كأعلى الأصناف التصديرية بقيمة 150.7 مليون دولار وبنسبة 13% من إجمالي الصادرات لسنة 2018.[30]

وتراجعت إمدادات الكهرباء سنة 2018 بنحو 3.1%، ثم تحسنت بشكل ضئيل في سنة 2019. كما تراجع النشاط المرتبط بالماء والصرف الصحي، وعانى من هبوطٍ عالٍ جداً بنحو 50.3% دون الحصول أو الوصول إلى تفسير لهذا الهبوط الكبير، بالرغم من زيادة الطلب على المياه والصرف، وزيادة النفايات الناشئة عن النمو السكاني.

ويشير خط الاتجاه العام للسنوات 2013–2020 إلى إمكانية تحقيق نمو في مجموع النشاط الصناعي لنحو 3.7% سنة 2021، وبمتوسط 3.3% لسنتي 2020–2021.

وحول الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الراهنة يلاحظ:

أ. أن اعتماد السلطة الفلسطينية بشكل كبير على أموال المقاصة، كأبرز مصادر الإيرادات العامة، أسهم في زيادة الواردات بما يفوق نمو الصادرات، على حساب تطوير وتشجيع الصناعة الوطنية.

ب. هناك اهتمام بالمدن الصناعية والمناطق الصناعية الجديدة كترقوميا التي جرى إعداد مخططاتها لتبدأ أولى مراحل تنفيذها في 2020. مع اعتماد النافذة الاستثمارية لإتمام المعاملات بيسر وسهولة.[31] وكذا إطلاق مشاريع للتطوير باستخدام الطاقة البديلة.

ج. من تحديات المؤسسات الصناعية ضعف المهارات والخبرات، وتدني مستوى التعليم لدى معظم الفنيين، الذين يعجزون عن مواكبة تقنيات الإنتاج المتطورة، مما يتطلب إعادة تأهيلهم.[32]

د. إن نجاح سياسة الانفكاك عن "إسرائيل" مرهون باتباع منهجيات مدروسة، ضمن سيناريوهات زيادة الاستثمارات العامة والخاصة، مع تنظيم وتطوير قطاع الصناعة وحماية المنتج الوطني وتطبيق قانونه، ومكافحة الإغراق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة للسنوات العشرة القادمة. إلا أن هذه الخطوات لم تحقق غاياتها، باستثناء النمو الملحوظ في سنة 2017 والذي تراجع لاحقاً.[33] وقد يمثل التوجه مجدداً نحو العمق العربي أهمية كبيرة، نحو تطوير الصناعة كحالة الأردن والعراق ومصر والسعودية، ومؤخراً مع روسيا الاتحادية. غير أن هذا مرهون بالتغلب على الممانعات الإسرائيلية.

7. النشاط الزراعي:

يمثل النشاط الزراعي عملاً إنتاجياً يمتاز بتوفير الاحتياجات الضرورية من المحاصيل الغذائية كالحبوب والبقوليات والخضراوات والفواكه ومنتجات الثروة الحيوانية والسمكية، كما له أهميته الكبيرة في الاستفادة من الأراضي الصالحة للزراعة والاستزراع وإيجاد فرص عمل كبيرة، وكذا تحقيق الأمن الغذائي، وتصدير الفائض، مع استخدام المنتجات الزراعية كمدخلات للصناعات التحويلية خصوصاً الغذائية.

وتلعب الزراعة دوراً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في حياة الفلسطينيين، من حيث الحفاظ على الهوية، والارتباط بالأرض الآخذة مساحتها المزروعة بالتقلص إلى نحو 1,627 مليون دونم (نحو 1.6 مليون كم^2) (1 دونم = 1,000 م^2) تمثل نحو سُدس ما كانت عليه سنة 1967،[34] وذلك لشراسة الاستيطان وحرمان الفلسطينيين من زراعة أراضيهم، وجني محاصيلهم وفرض سياسة الأمر الواقع.

جدول 12: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للسلطة الفلسطينية 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[35]

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	1,049.4	1,077.9	1,035.2	1,142.9	1,074.1	1,091.1	1,080.2
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.4−	2.7+	4−	10.4+	6−	1.6+	1−
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.8	8	7.4	7.5	7	7	6.8

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

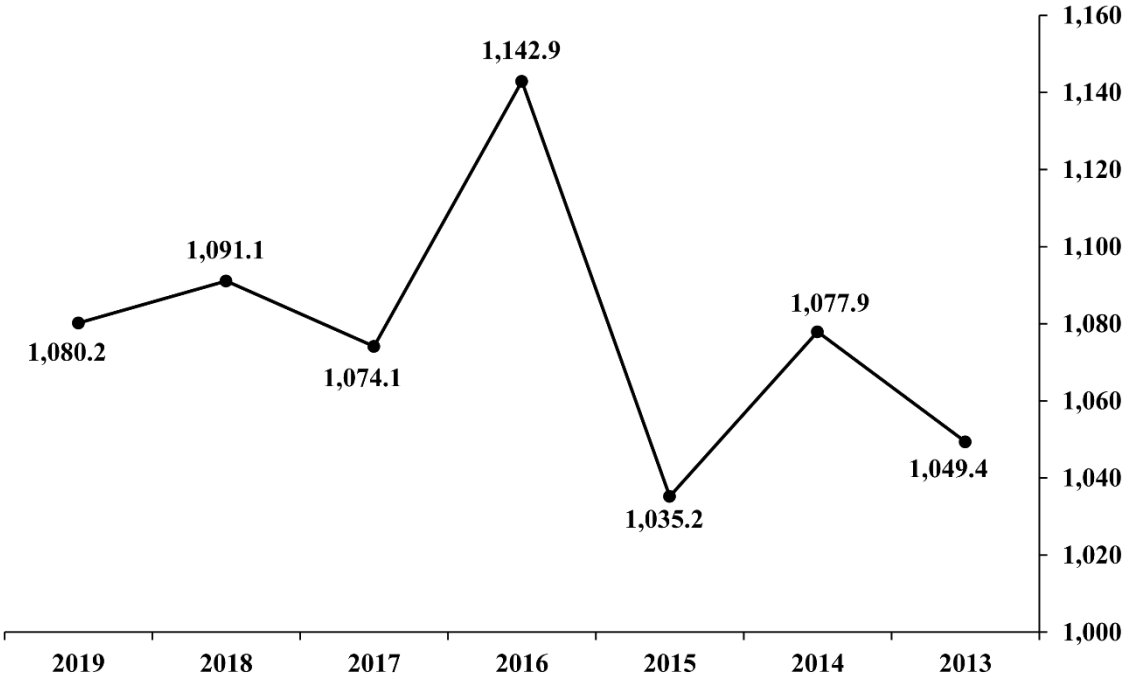

ومن الجدول 12 يتضح التقلب الشديد في قيمة الناتج الزراعي، مع تحسن محدود سنة 2018 وتراجع بنحو 1% سنة 2019. ليعكس ضعف علاقة التشبيك مع الصناعات التحويلية خصوصاً الغذائية. إذ ظلّ الاقتصاد الفلسطيني منذ ربع قرن يعاني من تشوهات هيكلية في التراجع الزراعي كمصدر للدخل والعمل والأمن الغذائي.[36] مع استمرار الاعتماد على "إسرائيل" في استيراد غالبية المحاصيل النباتية والحيوانية، في ظلّ منافسة شديدة، مع حرص "إسرائيل" على إعاقة النشاط الزراعي والاستيلاء على مزيد من الأراضي.

ويعكس ضعف النمو الاقتصادي تراجع حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لنحو 6.9% كمتوسط لسنتي 2018–2019 بالمقارنة بمتوسط النمو للسنوات 2013–2017؛ البالغة 7.5%.

أما عن سنة 2020 فيتوقع أن يتحقق نمو زراعي بنحو 2.2% استناداً للتنبؤات المشتركة لسلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ مع إمكانية لزيادة محدودة النمو في سنة 2021 لنحو 0.4%، استناداً لخط الاتجاه العام، مع متوسط محدود للنمو قدره 1.3% لسنتي 2020–2021، هذا في ظلّ التحديات الكبيرة التي تواجه النشاط الزراعي من جهة، والمحاولات الرامية لتحسين كفاءة المدخلات والاعتماد على الذات من جهة أخرى.

ولكن المأمول أن يعاد النظر في السياسات المتعلقة بالنشاط الزراعي لخصوصيته من جهة، وللأوضاع السياسية المرتبطة به من جهة أخرى؛ من أجل أن يتبوأ هذا النشاط المكانة المتميزة التي تسهم في تحقيق زيادة أكبر في الناتج، في ظلّ الحفاظ على الأراضي والصمود عليها.

8. التبادل التجاري:

يشكل التبادل التجاري أحد أبرز العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها انتشاراً لحاجة المجتمعات الماسة إليه، كإمكانية الحصول على مختلف السلع بأعلى المواصفات، ضمن معايير منظمة التجارة العالمية، التي تسعى لتحرير التجارة وتسريع انسيابها بيسر وسهولة.

جدول 13: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2013–2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[37]

البيان	فعلي							توقعات	
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
حجم التبادل التجاري	6,065	6,627	6,183	6,291	6,919	7,695	6,844	7,193	7,485
الصادرات	901	944	958	927	1,065	1,155	1,068	1,160	1,192
الواردات	5,164	5,683	5,225	5,364	5,854	6,540	5,776	6,033	6,293
العجز	4,263−	4,740−	4,268−	4,437−	4,789−	5,385−	4,708−	4,873−	5,101−
نسبة العجز من إجمالي الواردات (%)	82.6	83.4	81.7	82.7	81.8	82.3	81.5	80.8	81.1
نسبة العجز من الناتج المحلي (%)	31.5	33.9	30.5	28.8	29.7	33.1	28	27.8	28.1

* سنة 2021 حُسبت استناداً إلى خط الاتجاه العام.

مؤشرات التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية 2013–2021 (بالمليون دولار)

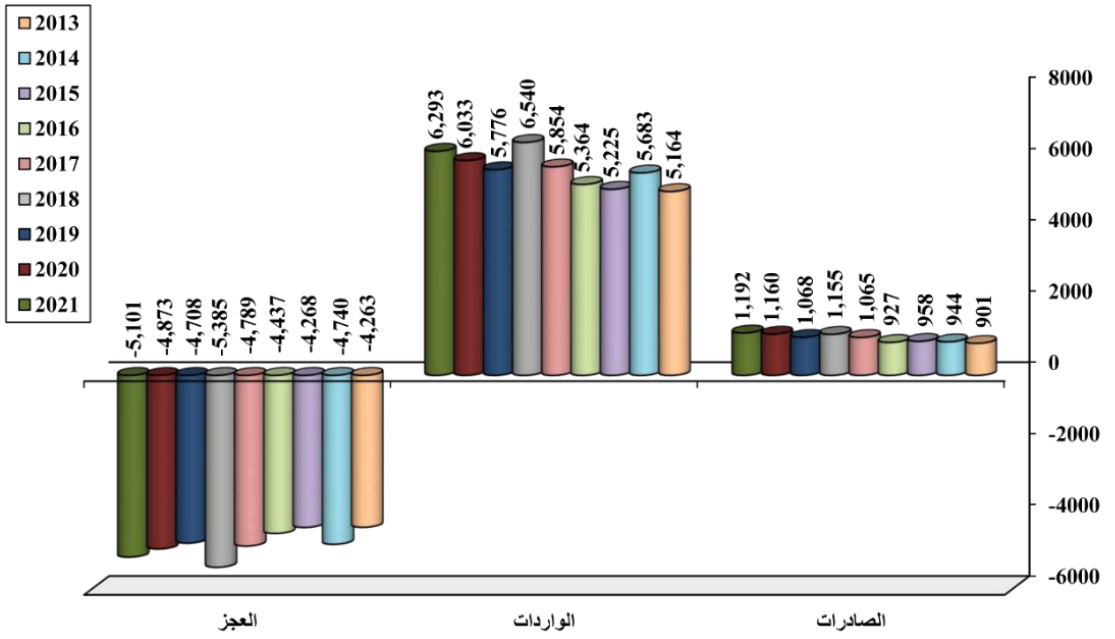

ومن الجدول 13 يتضح حدوث زيادة في حجم التبادل التجاري سنة 2018 بمعدل 11.2% ونقص في سنة 2019 بنحو 11%. كما يتوقع حدوث زياد في حجم التبادل التجاري بنحو 5.1% و4.1% سنتي 2020–2021 على التوالي، مما يؤكد على عمق العلاقات الاقتصادية الدولية لفلسطين، بالرغم من تقلب حجم التبادل التجاري من عام لآخر.

وبلغ العجز التجاري سنة 2019 نحو 4,708 ملايين دولار بنقص قدره 12.6% عن السنة السابقة، مشكلاً نسبة 28% من الناتج المحلي. إلا أن هذا العجز سيرتفع بنسبة 3.5% سنة 2020 استناداً إلى سيناريو الأساس لتنبؤات سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني.

ويأتي حجر البناء وأكياس البلاستيك وزيت الزيتون والحديد الخردة والسجائر ضمن أعلى عشر سلع تصديرية سنة 2018، وتأتي الطاقة الكهربية والديزل وإسمنت بورتلاند والبنزين والسجائر ضمن السلع العشر الأعلى استيراداً للسنة نفسها.[38]

وعلى المستوى الجغرافي تستأثر "إسرائيل" بالنصيب الأكبر من الواردات بمعدل 55.3% و55.5% لسنتي 2017–2018 على التوالي، وجاءت تركيا في المرتبة الثانية بنسبة 10%، ثمّ الصين بنسبة 7.3% و10% على التوالي. وعلى مستوى الصادرات الفلسطينية فما تزال "إسرائيل" أيضاً تستحوذ على غالبيتها التي مثلت 82.5% و83.7% لسنتي 2017–2018 على التوالي، مما يعني حرص "إسرائيل" على عزل الفلسطينيين عن الخارج وإبقائهم تابعين لها (انظر جدول 14).

ولتقليل فجوة العجز التجاري الكبير، اتجهت السلطة نحو محاولة الانفكاك التدريجي عن "إسرائيل" لأغراض تنويع مصادر الاستيراد، وترتيب احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية، وتوريدها من الشركات الأردنية المرخصة، وزيادة الإمدادات الكهربية الأردنية وبتكلفة أقل.[39] وتمتد عملية التنويع إلى بلدان كالعراق، ومصر، وروسيا الاتحادية، وتركيا مما يسهم في خفض العجز التجاري الذي ما زال مرتفعاً لصالح "إسرائيل".[40] لكن بصورة عامة فإن المعاملات التفضيلية التي حظيت بها السلطة مع عدد من الدول لم تسهم في تسهيل دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية.[41] مع ضرورة أن يمتد نشاط الإحصاء الفلسطيني إلى التجارة غير المرصودة، لكي تكون البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية معبرة عن كامل التبادل التجاري، ولتكون هذه البيانات عاملاً فاعلاً في رسم السياسات الاقتصادية الناجحة.

ولا تتوفر حتى كتابة هذا التقرير بيانات تفصيلية عن صادرات السلطة وارداتها السلعية لسنة 2019؛ غير أنه حسب النتائج الأولية للتجارة الخارجية المرصودة للسلع لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019 التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد شكلت الواردات من "إسرائيل" 56% من إجمالي قيمة واردات السلطة لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019. وعلى مستوى الصادرات، فما تزال "إسرائيل" أيضاً تستحوذ على غالبية صادرات السلطة، حيث بلغت 83% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019.[42]

ومن الجدير بالذكر، أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تقدم أرقاماً مختلفة إلى حدّ ما حول التبادل التجاري مع السلطة الفلسطينية لسنة 2018؛ إذ تشير إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" بلغت نحو 3,994 مليون دولار، وهي أعلى من الرقم الرسمي الفلسطيني بنحو 362 مليون دولار؛ أما مجموع الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" فبلغ 859 مليون دولار، وهي أقل من الرقم الرسمي الفلسطيني بـ 108 ملايين دولار.[43]

جدول 14: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2017–2018 (بالألف دولار)[44]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2018	2017	2018	2017	2018	2017
"إسرائيل"	4,599,432	4,113,402	967,462	878,617	3,631,970	3,234,784
تركيا	665,572	587,055	7,760	7,846	657,812	579,208
الصين	425,407	428,698	489	19	424,918	428,680
الأردن	262,561	230,405	73,953	77,197	188,608	153,208
ألمانيا	211,409	216,280	2,090	1,635	209,320	214,645
إيطاليا	111,415	108,416	1,108	1,410	110,308	107,006
فرنسا	111,124	81,783	878	2,450	110,246	79,333
المملكة العربية السعودية	108,655	92,513	21,009	15,247	87,647	77,266
مصر	93,799	69,587	9	119	93,789	69,469
أوكرانيا	88,594	66,360	–	–	88,594	66,360
أمريكا	82,665	75,498	14,532	13,871	68,134	61,627
إسبانيا	82,036	70,828	127	329	81,909	70,499
الهند	66,658	46,207	444	153	66,214	46,054
الإمارات	60,267	65,152	26,413	26,701	33,854	38,451
باقي دول العالم	725,630	666,550	39,360	39,290	686,267	627,260
المجموع	**7,695,224**	**6,918,734**	**1,155,634**	**1,064,884**	**6,539,590**	**5,853,850**

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2018 (بالألف دولار)

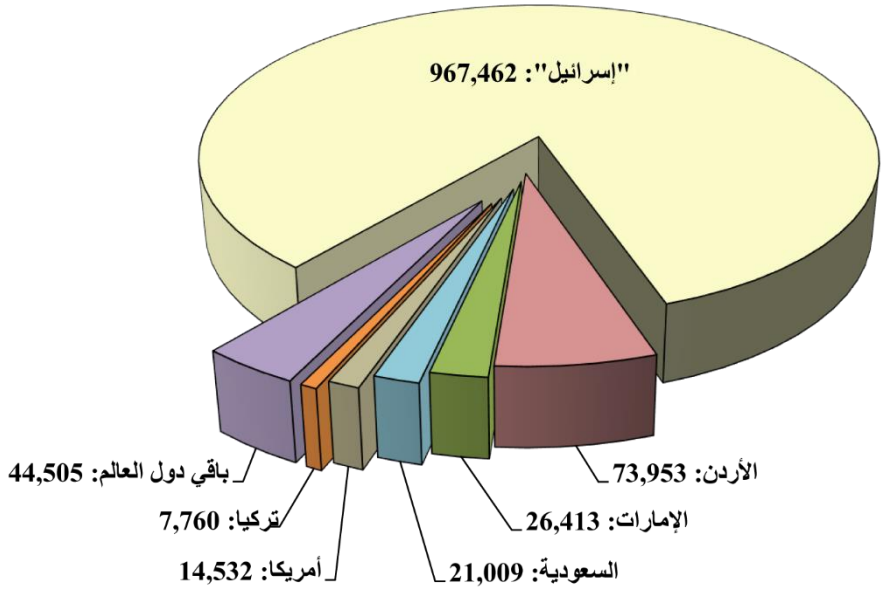

الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2018 (بالألف دولار)

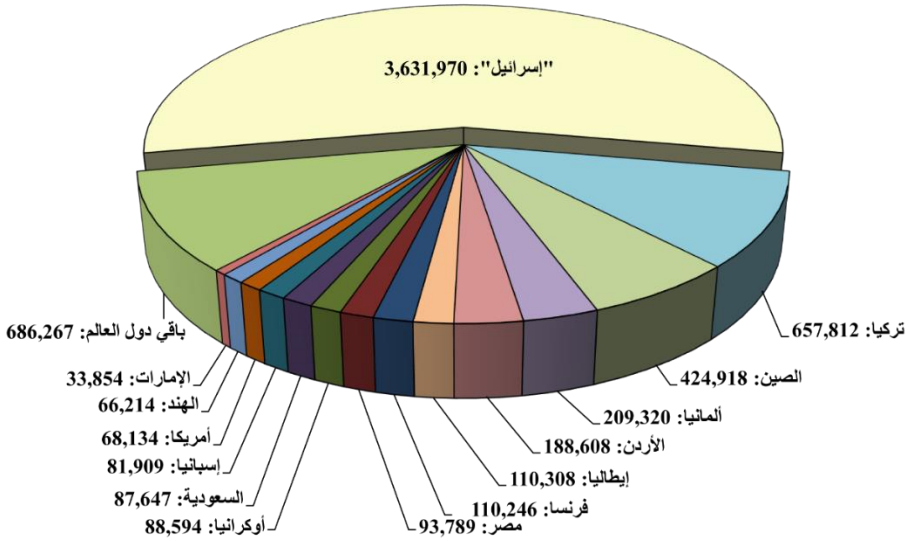

9. المساعدات الأجنبية وتأثيراتها:

ظلت المساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة الفلسطينية، لدرجة تحويل عجز موازناتها إلى فائض أحياناً. وتتنوع أشكال المساعدات الأجنبية الواردة للفلسطينيين كما تتعدد مصادرها وأوجه استخداماتها؛ مع صعوبة القطع باستمرارها أو بانتظامها، بخلاف أشكال أخرى لدعم مشاريع إنسانية.

اعتمدت السلطة الفلسطينية بشكل كبير على المساعدات الأمريكية التي وصلت ذروتها سنة 2009 حيث بلغت 918 مليون دولار وبمتوسط سنوي 527.7 مليون دولار للسنوات 2008–2018. غير أن الدعم الأمريكي مال إلى الانخفاض، وممارسة الضغوط لتحقيق مزيد من التنازلات السياسية، إلى أن بلغت أدناها سنة 2018 بنحو 147 مليون دولاراً.[45]

جدول 15: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2013–2019 (بالمليون دولار)[46]

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
دعم الموازنة العامة	1,251	1,029	707	608	545	506	497
دعم المشاريع التطويرية	107	201	90	158	175	158	9–*
مجموع المساعدات الأجنبية	1,358	1,230	797	766	720	664	488
معدل النمو أو التراجع السنوي لمجموع المساعدات (%)	29.7+	9.4–	35.2–	3.9–	6–	7.8–	26.5–
حصة المشاريع التطويرية من مجموع المساعدات الأجنبية (%)	7.9	16.3	11.3	20.6	24.3	23.8	–

* يرجع إلى قيام وزارة المالية بإرجاع ما قيمته 124.8 مليون دولار إلى القنصلية الأمريكية كرد فعل للخطوات الأمريكية بشأن القدس.

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2013–2019 (بالمليون دولار)

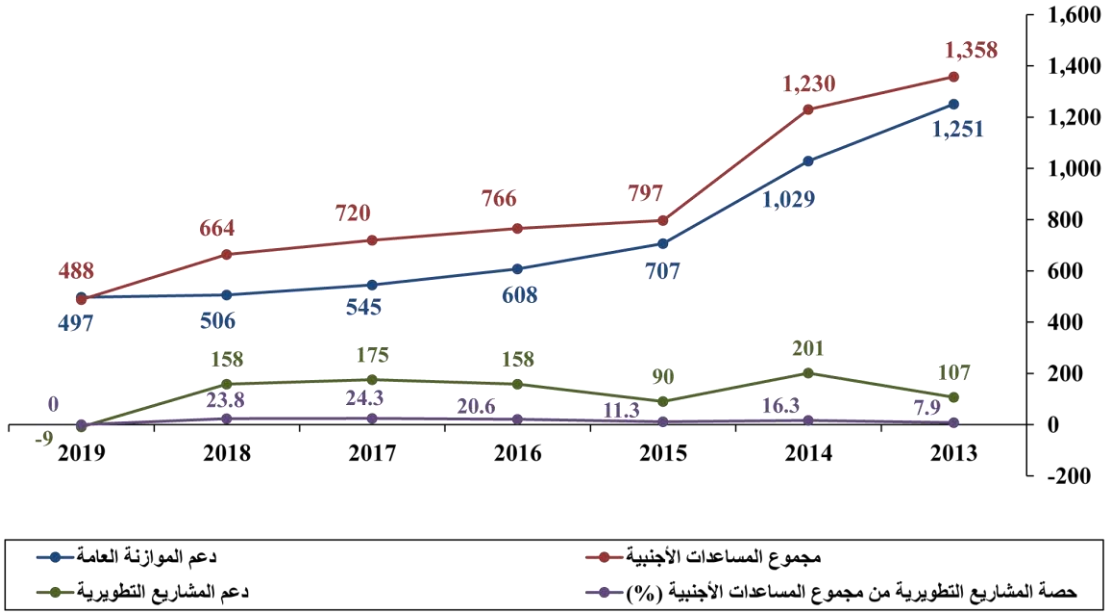

يتضح من الجدول 15 أن مجموع المساعدات الأجنبية تراجع بشكل ملحوظ إلى 488 مليون دولار سنة 2019 بنقص قدره 26.5% مقارنة بسنة 2018، وبنقص قدره 64.1% مقارنة بسنة 2013. كما أن الدعم الموجّه للمشاريع التطويرية لم يلقَ الاهتمام الكافي وظلّ متدنياً ومتقلباً، وشكلّت سنة 2015 انعطافة حادة في تدني حصة هذه المشاريع لتصل إلى 90 مليون دولار منخفضة بمعدل 55.2% عن سنة 2014، واستمر هذا التراجع والتقلب، ليصل إلى مستوى سلبي سنة 2019.

أما عن مستقبل الدعم الخارجي لسنتي 2020–2021 فنرى أنه محكوم باعتبارات مستجدة ومتقلبة أبرزها سعي الولايات المتحدة لفرض "صفقة ترامب" على السلطة الفلسطينية؛ والتطورات المتعلقة بتأثيرات وباء كورونا. وبشكل عام، فإن الدعم الخارجي غالباً ما يكون مسيساً وثمنه فادحاً، وليس هبات مجانية أو لدواعي إنسانية، مما يتوجب السير قدماً نحو الاستغناء التدريجي عن هذا الدعم باتباع استراتيجية محكمة ليتوقف نهائياً، من خلال خفض فجوة عجز الموازنة العامة تدريجياً لأدنى مستوى ممكن، توطئة لتحقيق التوازن التام لهذه الموازنة خلال سنوات قليلة وفق أجندات وسياسات محددة.

أما فيما يتعلق بالجهات والدول المانحة في سنة 2019، فقد تصدرت الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE) قائمة المساعدات بمبلغ 196.1 مليون دولار، ثم السعودية بمبلغ 176.4 مليون دولار، يليها البنك الدولي The World Bank بمبلغ 64.9 مليون دولار. أما سنة 2018 فقد تصدرت السعودية الدول المانحة بمبلغ 222.4 مليون دولار، تلتها الآلية الفلسطينية الأوروبية بمبلغ 183.8 مليون دولار، تبعتها الكويت بمبلغ 52.6 مليون دولار.

ويلاحظ معاودة ارتفاع التمويل العربي لسنتي 2018–2019، بعد أن كان قد انخفض إلى 213 مليون دولار سنة 2016، حيث تجاوز مجمل التمويل الدولي بنحو 45.4% في سنة 2018؛ بينما كان دعمهما للسلطة متقارباً سنة 2019، بعد أن كان قد وصل إلى ما يساوي 36.4% من الدعم الدولي سنة 2017.

جدول 16: مصادر التمويل والدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2016–2019

(بالمليون دولار)[47]

المصدر	2016	2017	2018	2019
تمويل الدول العربية	**212.9**	**145.2**	**305.5**	**267.9**
– المملكة العربية السعودية	183	92.1	222.4	176.4
– الجزائر	26.7	52	26.7	28.7
– قطر	–	–	–	52
– مصر	3.2	1.1	3.6	–
– الكويت	–	–	52.6	–
– العراق	–	–	–	10.8
تمويل المجتمع الدولي	**393.6**	**399.3**	**210.1**	**275.3**
– الآلية الفلسطينية الأوروبية	205	240.3	183.8	196.1
– البنك الدولي	94.4	76.2	10.4	64.9
– الولايات المتحدة الأمريكية	76.5	73.6	–	–
– فرنسا	17.7	9.2	9.5	9.4
– تركيا	–	–	6.4	4.9
التمويل التطويري	**153.9**	**175**	**160**	**–9.4***
المجموع	**760.4**	**719.5**	**675.6**	**533.8**

ملاحظة: يلاحظ اختلاف بأرقام الدعم الخارجي والتمويل التطويري بين الجدولين 15 و16، وذلك بسبب اختلاف سعر صرف الشيكل المعتمد كمعدل سنوي بين سلطة النقد ووزارة المالية للسلطة.

* يرجع إلى قيام وزارة المالية بإرجاع ما قيمته 124.8 مليون دولار إلى القنصلية الأمريكية كرد فعل للخطوات الأمريكية بشأن القدس.

10. الانعكاسات الاقتصادية للحصار على قطاع غزة:

تركت حالة الحصار الراهنة على قطاع غزة تداعيات سلبية في جميع مناحي الحياة، وجعلت 2019 السنة الأسوأ اقتصادياً، إذ شهدت السنة المذكورة تدهوراً إنتاجياً متزايداً، وتراجعاً في مستويات الدخل وإغلاقات يومية لمحال تجارية ومؤسسات وشركات لانعدام الاستمرارية، وقدّرت الخسائر الشهرية المباشرة وغير المباشرة بنحو 100 مليون دولار شهرياً؛[48] وذكر النائب الفلسطيني جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، أن 100% من مصانع قطاع غزة تضررت بشكل كلي أو جزئي بسبب الحصار الإسرائيلي والاعتداءات المتتالية، فيما أُغلقت المئات من المصانع والمتاجر أبوابها، ممّا تسبب بتسريح مئات آلاف العمّال.[49] واستمر تحكّم "إسرائيل" في مكونات الواردات وفي تقنين الصادرات بذرائع أمنية، في ظلّ تراكم أحداث أسهمت في زيادة المعاناة، كالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة واستهداف البنية الانتاجية والعمرانية؛ فأشارت وزارة المالية بقطاع غزة إلى أن 400 شاحنة تدخل يومياً عبر معبر كرم أبو سالم التجاري، فيما يتم تصدير 20 شاحنة أخرى.[50] بالإضافة إلى سعي الاحتلال لتدمير قطاع الصيد البحري الذي يشارك في دعم الناتج الإجمالي وسلة السكان الغذائية، بحيث أصبح العاملون في هذا النشاط ضمن الفئات الأشد فقراً في المجتمع الفلسطيني.[51] كما انعكست إجراءات السلطة في رام الله المتخذة بحق موظفي غزة وما في حكمها بشكل سلبي على الأداء.[52]

كما حذّر البنك الدولي من أن القطاع "يشهد تدهوراً مطرداً في الأوضاع". وشدد على أن اقتصاد غزة "لن يتمكن من الاستمرار من دون الارتباط بالعالم الخارجي"، مشيراً إلى "انكماش قطاع التصنيع إلى أكثر من 60% خلال السنوات العشرين الماضية"[53]. وكشف البنك الدولي أن الاقتصاد في قطاع غزة آخذ في الانهيار الشديد تحت وطأة الحصار المستمر، وشحّ السيولة، وذلك على نحو لم تعد معه تدفقات المعونة كافية لحفز النمو.[54] وقال مدير مكتب منظمة العمل الدولية International Labour Organization في فلسطين منير قليبو Mounir Kleibo: "إن مستويات الفقر والحرمان في قطاع غزة لا مثيل لها في تاريخ البشرية الحديث، والضرورة ملحة لتغيير نوعية وظروف الحياة التي يعاني ويلاتها سكان قطاع غزة بعد 12 عاماً من الحصار".[55]

وقد شهد القطاع ارتفاعاً في معدلات البطالة لسنتي 2018 و2019 إلى 52%، 42.7% على التوالي؛ مع التفاوت الكبير في معدلاتها وأعدادها بين الضفة وغزة، ففي الربع الرابع 2019 بلغ عدد المتعطلين 121 ألفاً و208 ألفاً في الضفة وغزة على التوالي (انظر جدول 10). كما تراجع إسهام غزة في الناتج الإجمالي من 34.7% سنة 2004 إلى 18.1% سنة 2018.[56] ومثّل نصيب الفرد من

الناتج في غزة سنة 2019 نحو 29.2% من مثيله في الضفة، مما يشكل دلالة واضحة على الفروق الهائلة بين الضفة والقطاع، كما بقيت البنية التحتية مدمرة في مجال إمدادات الكهرباء والصرف الصحي وملوحة المياه.

وبالمقابل أطلقت الأمم المتحدة في نهاية 2019 خطة بنحو 348 مليون دولار منها 76% لغزة وفاء بالاحتياجات الإنسانية الملحة للفلسطينيين لسنة 2020، لمن هم في أمس الحاجة للمساعدة.[57] كما حدثت انفراجة محدودة على حركة الاستيراد وتنقل الأفراد عبر معبر رفح بين غزة ومصر منذ بداية سنة 2019، مما سمح بدخول كميات من المشتقات النفطية والغاز المنزلي ومواد البناء وغيرها،[58] مع زيادة أعداد المغادرين لأسباب إنسانية، هذا بجانب تخفيف الإجراءات على معبر بيت حانون (إيريز Erez).

كما تبقى غزة أكثر المناطق عرضة للأضرار، بل للمخاطر الصحية الجسيمة وتداعياتها الاقتصادية في ظلّ انتشار وباء كورونا المستجد، الذي تبقى فيه غزة في حاجة ماسة لاندماجها مجدداً في الوطن الفلسطيني كوسيلة وقائية في مواجهة المخاطر المتفجرة من حين لآخر.

11. التوقعات الاقتصادية لأداء السلطة الفلسطينية 2020–2021:

يحكم هذا الأداء تحديات عدم اليقين والتقلبات الشديدة وارتفاع مستوى المخاطر والتي تجعل الأداء متبايناً بشدة استناداً لتطورات محلية وخارجية، أهمها:

أ. الشكوك بشأن التزام الحكومة الفلسطينية بتطبيق الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017–2022، وبناء اقتصاد مستقل للحد من التبعية وإقامة بيئة أعمال جاذبة للاستثمار، وتنظيم السوق الداخلي وحماية المستهلك.[59] وكذا إنهاء الاحتلال وتعزيز المنتج الوطني والمقاطعة وتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة، قادرة على إيجاد فرص عمل ومحاربة البطالة والفقر، عبر استعادة المقدرات الوطنية وتسخيرها لخدمة الهدف الاستراتيجي، خصوصاً وأنها تبنت سياسة التنمية بالعناقيد.[60]

ب. مدى القدرة على تجاوز حالة الانقسام وتعزيز الموقف الوطني، وإمكانية السير قدماً في الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية.

ج. استمرارية الممارسات الإسرائيلية بشأن إعاقة النهضة التنموية كتكثيف الحواجز على امتداد مدن وبلدات الضفة. إضافة للسيطرة التامة على حركة المعابر، وتهرب "إسرائيل" من التزاماتها، وقيامها باحتجاز ما يعادل المخصصات المالية للأسرى والجرحى وأسر الشهداء دون تراجع.

د. قابلية تنفيذ القرار الأمريكي كداعم للدولتين ورافض لسياسة الضمّ والاستيطان والأمر الواقع، والإجراءات الأحادية، والإقرار بطموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الخاصة به، ومدى استثمار هذا القرار.[61] في ظلّ إعلان الرئيس الأمريكي عن "صفقة القرن" التي بموجبها يُخطَّط أن تُضم الأغوار إلى "إسرائيل"، وتستقطع أجزاء كبيرة من الضفة مع تقويض حلّ الدولتين.[62]

هـ. القدرة على التعامل مع المعوقات الإسرائيلية الكبيرة كحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد واستغلالها كالمنطقة ج، إذ قدرت الخسائر السنوية الناشئة عن هذا الحرمان حسب البنك الدولي بنحو 4.3 مليارات دولار سنوياً.[63] كما أن تخفيف حدة القيود على السلع مزدوجة الاستخدام سيتولد عنه نمو تراكمي إضافي يبلغ 6% في الضفة، و11% في غزة بدءاً من سنة 2025.[64] كما قدرت خسائر الشركات الفلسطينية بنحو 1.1 مليار دولار جراء توسع عمل شبكات الاتصالات الإسرائيلية في الضفة.[65] وفي المقابل، هناك إشكاليات مرتبطة بالسلطة نفسها، خصوصاً ما يتعلق بمدى الجدية في الأخذ بالتوصيات الدولية، وتوصيات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، خصوصاً وأن فلسطين تصنف وفق منظمة الشفافية الدولية Transparency International في مرتبة عالية بمقياس حجم الفساد وانتشاره.[66]

و. إمكانية طرح موازنة عامة استثنائية موازية لحالة الطوارئ المعلنة منذ أوائل آذار/ مارس 2020 لمواجهة أخطار وتداعيات الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بانتشار وباء كورونا.

إن محصلة التداعيات المشار إليها تجعل من الصعوبة بمكان حدوث اختراق ملموس لأزماتنا الراهنة. وأمام خيار السيناريوهات المختلفة واستمرار حالة عدم اليقين الراهنة وما يستجد من تطورات، خصوصاً الأزمة التي تعيشها مختلف بلدان العالم في ظلّ انتشار وباء كورونا المستجد الذي يجعل من الصعوبة الاعتماد على سيناريو محدد للحاضر والمستقبل. ومع ذلك أيضاً نميل إلى الأخذ بمسار بقاء فجوات العجز قائمة، في ظلّ تأرجح المساعدات الخارجية والميل نحو التراجع ومن ثم الاضطرار للتوسع في الاقتراض المحلي، وإبقاء غالبيته كمتأخرات مؤجلة السداد، مقرونة بآثار سلبية على الأداء، وترجيح نمو محدود للناتج الإجمالي بنحو 3.15% كمتوسط لسنتي 2020–2021، بما لا يسهم في تحسين مستوى المعيشة الراهن بالقدر الكافي.

خلاصة:

تشير المعطيات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية إلى مدى استغلال الاحتلال الإسرائيلي للموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية، وإلى مدى الحصار والمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال؛ وإلى هيمنة الاحتلال على صادرات السلطة وارداتها ومنافذها الحدودية؛ وبالتالي تبعية اقتصاد السلطة للاحتلال الإسرائيلي. ويتضح ذلك في أن نحو 84% من صادرات السلطة ونحو 56% من وارداتها هي مع الطرف الإسرائيلي. كما يتضح في أن الناتج المحلي الإسرائيلي يزيد بنحو 2.3 ضعفاً عن الناتج المحلي للسلطة الفلسطينية؛ إضافة إلى أن دخل الفرد الإسرائيلي يزيد بنحو 12 ضعفاً عن دخل الفرد في مناطق السلطة.

وما زالت ميزانية السلطة الفلسطينية تعاني من أزمات جوهرية لارتباط إيرادات السلطة بشكل أساسي بعائدات الضرائب التي يجبيها الاحتلال ويتحكم في تسليمها أو منعها؛ وكذلك بالمنح والدعم الخارجي التي عادةً ما تكون أموالاً "مُسيّسة" ومشروطة.

إنه لا بدّ من العمل على الانفكاك من الهيمنة الاقتصادية للاحتلال، والسعي لبناء اقتصاد "مقاوم" لا يخضع لضغوط الاحتلال واشتراطاته.

الهوامش

[1] Palestine Monetary Authority (PMA), "Financial Stability Report (ESR) 2018," September 2019, p. 5, http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/English/Annual%20Reports/Financial%20Stability%20Reports/FSR-En-2018.pdf

[2] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، **تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2020** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، كانون الأول/ ديسمبر 2019)، ص 8.

[3] بالنسبة إلى السنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2019)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2496.pdf

أما بالنسبة لسنتي 2019–2020، انظر: سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_24-12-2019-for-ar.pdf

حُسب الناتج المحلي لسنتي 2019–2020 بناء على معدل النمو.

[4] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**.

[5] المرجع نفسه.

[6] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2013–2018، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 1994–2018 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A_Na_accounts_2014_2015_current.xlsx

أما بالنسبة لسنة 2019، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2019)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2019)، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_24-12-2019-NA-ar.pdf

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2013–2019، انظر:
CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/yarhon1119/f1.pdf

[7] بالنسبة إلى السنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**.

أما بالنسبة لمعدل النمو لسنتي 2019–2020، انظر: سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24.

حُسب نصيب الفرد الفلسطيني لسنتي 2019–2020 بناء على معدل النمو.

[8] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2018** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، حزيران/ يونيو 2019)، ص 8.

[9] المرجع نفسه.

[10] بالنسبة إلى السنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**.

[11] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2013–2018، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 1994–2018 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2019، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2019)**.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2013–2019، انظر:
CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/yarhon1119/f1.pdf

[12] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، **واقع الدين العام ومتأخرات القطاع الخاص في فلسطين**، سلسلة تقارير رقم 141 (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2019)، ص 11، انظر:
https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/4194cc2f055de6b7ce859145349f2f65.pdf

[13] بالنسبة إلى الدَّين العام لسنة 2013، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2017** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، حزيران/ يونيو 2018).

أما بالنسبة إلى الدَّين العام للسنوات 2014–2018، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2018**.

وبالنسبة إلى الدَّين العام لسنة 2019، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في:
http://www.pmof.ps/pmof/documents/accounts/monthly/2019/ar.Dec.2019.pdf

وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**.

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019 فقد حُسب استناداً إلى الأرباع الثلاث الأولى، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2019)**.

[14] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2018**، ص 33.

[15] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تطورات المالية العامة والدين الحكومي، الربع الرابع 2019** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، آذار/ مارس 2020)، ص 18.

[16] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تطورات المالية العامة والدين الحكومي، الربع الثالث 2019** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2019)، ص 19.

ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي بـ 3.5711.

[17] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أداء الموازنة العامة 2018 بالمقارنة مع 2017 وأزمة إيرادات المقاصة 2019، ورقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة (5)، 2019، انظر:
http://www.mas.ps/files/server/20191707105059-2.pdf

[18] بالنسبة للسنوات 2013–2018، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثالث 2019** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، كانون الثاني/ يناير 2020)، ص 38–39؛ ولسنة 2019، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.

وقد جرى تحويلها إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف 3.5711 حسب نشرة أسعار العملات لسنة 2019 الصادرة عن سلطة النقد.

أما بالنسبة لنفقات وإيرادات سنة 2020، انظر: سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24.

[19] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تشرين الأول/ أكتوبر 2019، انظر:
https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2019/10/19/reo-menap-cca-1019#sum

[20] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. عوض تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2019، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3641

[21] ملاحظة: بدءاً من الربع الثاني 2019 لمسح القوى العاملة، ولاحقاً الربع الثالث، أخذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمفهوم "البطالة المنقح"، استناداً إلى أحدث المعايير الدولية؛ التي أوصى بها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل الـ 19 المتضمن استبعاد المحبطين عن العمل من المسح؛ وبالتالي تناقصت معدلات البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ خاصة في قطاع غزة، وقام الجهاز لاحقاً بتصويب بيانات السنوات 2015–2018 وفقاً للمفهوم الجديد كأرباع لمناطق السلطة الفلسطينية ككل، ولم تشمل الضفة والقطاع كل على حدة، ولم تتوفر بيانات منقحة عن السنوات 2014 وما قبلها.

بالنسبة للقوى العاملة والبطالة للسنوات 2013–2018، نظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2018** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/ مايو 2019)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2433.pdf

أما بالنسبة لسنة 2019، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول 2019) الربع الرابع 2019** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2020)، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2020-LF4th-ar.pdf

وبالنسبة للعاملين في "إسرائيل" والمستعمرات، انظر:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي 2015** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، 2015)، العدد 41، ص 7؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين للعام 2016، 2017/2/16، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_16-12-2017-LF-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين للعام 2018، 2019/2/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2019-LF-y-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019، 2020/2/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2020-LF2019-ar.pdf

[22] الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول "الفجوة بين التعليم وسوق العمل"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/7/14، انظر: http://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3507

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول 2019) الربع الرابع 2019** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2020)، ص 8.

[24] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، **نشرة الأمن الغذائي**، العدد 19، شتاء 2019، ص 2، انظر: http://www.mas.ps/files/server/20192104121225-2.pdf

[25] **القدس**، 2019/12/8.

[26] دنيا الوطن، 2019/7/24.

[27] الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول "الفجوة بين التعليم وسوق العمل"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/7/14، ص 51–52.

[28] موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأرض الفلسطينية المحتلة، 53% في المائة من الفلسطينيين في غزة يعيشون في دائرة الفقر على الرغم من المساعدات الإنسانية، 2018/6/5، انظر: https://www.ochaopt.org/ar/content/53-cent-palestinians-gaza-live-poverty-despite-humanitarian-assistance-1

[29] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**، ص 66؛ وسلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24.

[30] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2018: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/ أكتوبر 2019)، ص 36، و152، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2469.pdf

[31] وفا، 2019/8/19.

[32] بلال فلاح، **نقص المهارات وفجواتها في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية الممثلة** (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2019)، ص 51–52، انظر:
http://library.mas.ps/helper/files.ashx?id=1959

[33] وزارة الاقتصاد الوطني، "الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2017–2022)،" تموز 2017، ص 32، انظر:
http://www.mne.gov.ps/images/economicdevplan17-22.pdf

[34] المرجع نفسه، ص 24.

[35] بالنسبة إلى السنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**، ص 66.

أما بالنسبة لسنتي 2019–2020، انظر: سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24.

[36] عبد الفتاح نصر الله، "التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة،" دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 23–2019/4/24، ص 6، انظر:
http://www.birzeit.edu/sites/default/files/bd_lfth_nsrllh_lthdyt_lty_twjh_tzyz_ltnmy_lmstdm_fy_qt_gz.pdf

[37] بالنسبة للسنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات 2018: نتائج أساسية**، ص 35.

علماً بأن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة غير المرصودة وتعتمد على فواتير المقاصة لضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية والتخطيط كمصدر رئيسي لبيانات التبادل التجاري مع "إسرائيل"، والاعتماد على مصادر أخرى لبيانات التبادل التجاري مع بلدان العالم.

وبالنسبة لسنة 2019، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة وصافي الميزان التجاري حسب الشهر والربع لعام 2019، في:
http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A-Ftrade-2019.html

بالنسبة لعجز سنة 2020، انظر: سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24.

"مع مراعاة فروق التقريب".

[38] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات 2018: نتائج أساسية**، ص 152–153.

[39] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2019/8/8، انظر:
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=135e8c1dy324963357Y135e8c1d

[40] **القدس**، 2020/1/11.

[41] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2018**، ص 41.

[42] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للتجارة الخارجية المرصودة للسلع لشهر كانون الأول 2019، 2020/2/23، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3668

[43] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2019*, no. 70, table 13.2,
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/13.shnatonimportsandexportsofgoodsandservices/st13_02x.pdf

[44] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات 2018: نتائج أساسية.

[45] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2018**، ص 27–29.

[46] بالنسبة للسنوات 2013–2018 انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثالث 2019**.

أما بالنسبة لسنة 2019، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.

[47] انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر للسنوات 2016–2019، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: http://www.pmof.ps/pmof/internal.php?var=11&tab=01

[48] **القدس**، 2019/12/24.

[49] **الخليج**، 2019/10/5.

[50] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/9/22.

[51] مركز الميزان لحقوق الإنسان، "بحر غزة.. خطر الاقتراب، تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال العام 2019، 2020/1/9، انظر: http://mezan.org/uploads/files/15794348181303.pdf

[52] مركز الميزان لحقوق الانسان، وحدة الأبحاث والمساعدات الفنية، "واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة 2018،" آذار/ مارس 2019، ص 4–5، انظر: http://mezan.org/uploads/files/15558431401565.pdf

[53] موقع البنك الدولي، 2018/3/15.

[54] موقع البنك الدولي، 2018/9/25.

[55] وفا، 2019/3/18.

[56] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**، ص 65، و69.

[57] أوتشا، إطلاق خطة قدرها 348 مليون دولار للوفاء بالاحتياجات الإنسانية المُلِحّة للفلسطينيين، 2019/12/11، انظر: https://www.ochaopt.org/ar/content/us348-million-plan-address-critical-humanitarian-needs-palestinians-launched

[58] أوتشا، حالة الوضع التشغيلي لمعابر غزة: مستجدات شهر أيلول/ سبتمبر 2019، 2019/10/21، انظر: https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-crossings-operations-status-monthly-update-september-2019

[59] وزارة الاقتصاد الوطني، "الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2017–2022)،" تموز 2017، ص ص 40–41.

[60] محمد اشتية، **فلسطين: منظور تنموي جديد** (رام الله البيرة: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار"، 2019)، ص 86–87.

[61] **القدس**، 2019/12/7.

[62] **القدس**، 2020/1/27.

[63] موقع صدى الإعلام، 2019/10/12، انظر: https://www.sadaa.ps/153556.html

[64] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي 2015**، العدد 57، ص 4.

[65] **القدس**، 2020/1/2.

[66] **القدس**، 2019/12/13.

The Palestine Strategic Report 2018-2019

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018-2019

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2018-2019 الذي يصدر للمرة 11 على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها. ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2019؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وتضمن التقرير أيضاً أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2020-2021.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز مرجعاً أساسياً من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ.د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-71-0

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net